مداخلة تدخل ضمن محور: **قياس أداء الزكاة والأوقاف في المجتمعات المسلمة، صناديق الزكاة والأوقاف، واستخدامها في تحفيز النمو الاقتصادي، والتأسيس لمتطلبات الكشف والشفافية، ورقابة نشاطات الزكاة والأوقاف.**

المداخلة موسومة بـ:

نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة

« دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي »

إعـــــــداد

عقبة عبد اللاوي

مدير الدراسات في التدرج لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي بالوادي / الجزائر

okbabde@gmail.com

فوزي محيريق

أستاذ مساعد بالمركز الجامعي بالوادي / الجزائر

متربص حاليا بالأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية "ISRA" كوالالمبور ماليزيا

faouzihidaya@gmail.com

تتحقق أهداف السياسة الاقتصادية، بتحقيق جملة الأهداف لكل من السياستين المالية والنقدية وكذا السياسة التجارية، وتصوَّبُ أدوات هذه السياسات في مجموعها نحو تحقيق الهدف الأسمى من السياسة الاقتصادية وهو "الوصول للتوازن الاقتصادي الكلي" المرتكز على العدالة في توزيع الثروات والمداخيل، بعيدا عن الاختلالات المالية والنقدية المؤدية للتضخم والبطالة وشبح الكساد ثم الركود؛ ولا يزال الاقتصاد اليوم "الرأسمالي" يعاني من اختلالات نقدية ومالية مردها أن التحكم في حجم الإقراض والاقتراض مرتكز على معدلات الفائدة "الربوية"، وبرغم من نجاح هذه السياسات نظريا وعمليا في بعض الأحايين في التحكم في حالات اللا استقرار، إلاّ أنها تُنمِّي الاقتصاد الرمزي المضاربي الذي لا يرتبط في كثير من الحالات بالاقتصاد الحقيقي؛ حتى يصبح سعر الفائدة في الاقتصاديات الرأسمالية أداة قصرية تجبرها لتكون آلية للجنوح عن تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن ثمّ فهي تُعد (أي أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة على أسعار الفائدة) بذور وعوامل داعمة لما هو آت من أزمات وتقلبات اقتصادية دورية مستقبلية.

وإن كان مفهوم السياسة النقدية والمالية لا يختلف في النظام الاقتصادي الإسلامي [1]، عنه في الاقتصاد الوضعي، فقد يبدأ الاختلاف بدايةً بالأهداف [2]، ويتسع عند الحديث عن الأدوات [3] والأساليب المرتبطة بإلغاء نظام الفائدة وفقا للمنهج الإسلامي. كما أن الاقتصاد القائم على المبادئ الإسلامية يمتلك أداة

---

[1]. للاستزادة راجع: عدنان خالد التركماني ، **السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام** ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، 1988 ، ص : 33.
- صالح مفتاح، **النقود و السياسات النقدية (المفهوم – الأهداف – الأدوات)**، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ،ط 1 ، 2005، ص : 98

[2] . لقد تضاربت الآراء من طرف الاقتصاديين حول أهداف السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، على أنها أهداف متشابهة أو غير ذلك، ولكن في الحقيقة نجد هناك اختلاف واضح بينهما ، يرجع سببه إلى مدى التزام كل منهما بالقيم الروحية و العدالة الاجتماعية والاقتصادية:
- رحيم حسين، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2006، ص : 185 .
- جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2007، ص :86.
- صالح صالحي، **السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي** ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1،2001، ص 22، 23 .

[3] **- لاستزادة حول أدوات السياسة المالية والنقدية من منظور إسلامي أنظر :**
- عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، ط 2، 2006، ص: 192 .
- صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1 ، 2006، ص :493.

الزكاة والتي ينحى الكثير إلى اعتبارها من الأدوات المالية والنقدية الفاعلة والمدعمة لأثر أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة، ولها من القدرة ما يُسهم في ضبط التضخم وعلاج حالات الانكماش والركود، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

وعليه فإن السؤال الذي ستجيب عنه هذه الدراسة هو :

إلى أي مدى تساهم الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ؟

وحتى نبتعد بدراستنا عن الكلام النثري حول الدور الفعلي للزكاة في الاستهلاك والادخار والاستثمار، فإننا سنحاول إيجاد صيغة رياضية نجمّع من خلالها قيم الزكاة الكلية في الاقتصاد على اختلاف أنصبتها من جهة واختلاف نسبها من جهة أخرى، ومن ثم بناء دوال رياضية لكل من الاستهلاك والادخار والاستثمار ومن ثم نمذجتها رياضيا لنصل إلى تحديد قيم الدخل الوطني بمعادلات سلوكية تلعب فيه الزكاة الدور الرئيس، ونخلص إلى تتبع التوازنات الاقتصادية في كل من سوقي السلع والخدمات والنقود وسوق العمل بعد إدخال متغير الزكاة، ومقارنة النموذج النهائي بنموذج التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الوضعي. ليتكشف لنا الأثر الفعلي للزكاة في اقتصاد لا ربوي قائم على المشاركة وتفعيل أداة الزكاة؛ لتسهم في دفع سرعة دوران النقود، بملاحقة الاكتناز وإعادة التوزيع العادل للثروات فينشط الاستهلاك والطلب الكلي الفعال، ومن ثم التوسع في الاستثمار المؤدي إلى زيادة الطلب على عوامل الإنتاج التي من أهمها راس المال البشري،ومن ثمّ نتطرق لاختلالات المختلفة (التضخم، والركودوالبطالة) وكيف تعمل الزكاة كأداة مالية ونقدية لها من إمكانات الحد من الاختلالات المختلفة وذلك من خلال النمذجة الرياضية والتمثيل البياني والتحليل الاقتصادي. وفي ختام الدراسةنُسلط الضوء على واقع الزكاة في الجزائر ودورها بين المرتجى منها والمتاح فعلا

أولا- الزكاة وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية:

1. مفهوم الزكاة[1]:

الزكاة اصطلاحا هي حق مالي واجب لطائفة مخصوصة في زمن مخصوص[2].

شرعا : الزكاة تطلق على الحصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، كما تطلق على نفس إخراج هذه الحصة.

وسميت هذه الحصة المخرجة من المال زكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه، وتوفره في المعنى، وتقيه الآفات وقال ابن تيميه : نفس المتصدق تزكو، وماله يزكو: يطهر ويزيد في المعنى والنماء والطهارة ليسا مقصورين على المال، بل يتجاوزانه إلى نفس معطى الزكاة[3].

2. الآثار الاقتصادية للزكاة على الاستهلاك والاستثمار:

تتعدد الآراء حول الأثر الاقتصادي للزكاة، إلا أنها تؤكد الدور الهام الذي تلعبه الزكاة في الاقتصاد وذلك من خلال أدوار الزكاة التمويلية والاستثمارية والتوزيعية في تحريك الفعاليات الاقتصادية، والتخفيف من حدة مشكلتي الفقر والبطالة. فهي تقوم أصلا على التخصيص، حيث تفرض على أنواع مختلفة من الأموال والممتلكات وبنسب مختلفة، كما أنها توزع على مصارف مختلفة بحسب حاجة كل مصرف، أما قدرتها على تخصيص الموارد فيكون من خلال تأثيرها على الاستهلاك والادخار والاستثمار، الإنتاج، التوزيع ...الخ.

1.2 الأثر على الاستهلاك:

تعتبر الزكاة مدفوعات تحويلية من الأغنياء للفقراء، فهي تقوم بعملية نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء، ومن المعلوم أن الأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك، أما الفقراء فعلى العكس

---

1. تعمدنا في هذا الجزء من الدراسة عدم الخوض في جوانب المفاهيمية المتعلقة بالزكاة وخاصة ما تعلق بالجوانب الفقهية منها، لاعتباريين، الأول أن هناك من المتخصصين الذين قد يتعرضوا لها، ثانيا أننا أردنا أن نركز على المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بها. وأخيرا أن المساحة المخصصة للدراسة لا تكف لهذا الاطراد.

2 . عبد الله عبد المحسن الطريقي، **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**، الرياض، ط6، 2000، ص 42.

3 . يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، ج1، مكتبة وهبة، القاهرة، ط25، 2006، ص 56.

يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك، ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج[1].

ولكن الزيادة في الإنتاج المتوقعة تكون لزيادة إنتاج سلع الاستهلاك الضروري التي يستخدمها الفقراء والمساكين، وهكذا يكون التخصيص كمياً بالتأثير على حجم الموارد المتجهة نحو الاستهلاك ويكون التخصيص نوعيا بالتأثير على نوع السلع المنتجة، وعليه وبموجب هذا الأثر على الاستهلاك. ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن دالة الاستهلاك في المجتمع الإسلامي أعلى منها في المجتمعات غير الإسلامية [2]. والتحليل الآتي يوضح دالة الاستهلاك في حال تطبيق الزكاة .

أول أثر تحدثه تطبيق الزكاة في هذا الاقتصاد وخلافا للاقتصاد الوضعي هو تغير دالة الاستهلاك وفقا للتحليل الآتي :

1.1.2 الزكاة عن الدخول الجارية:

يُمكن التعرف على قيمة ما أنتجه المجتمع عن طريق تتبع نشاطات الوحدات المنتجة له، أو عن طريق تتبع نشاطات الوحدات المستخدمة لهذا الإنتاج.

أما الطريقة الأولى[3] تهتم بالبحث عما تمّ إنتاجه عن طريق الاهتمام بالمنتجين فتسمى بـ : طريقة الإنتاج حيث أنه للوصول إلى قيمة الناتج الوطني يعمل المحاسبون على تقسيم الاقتصاد الوطني إلى عدة قطاعات وعدة وحدات إنتاجية. ثم يسجلون إنتاج كل وحدة مهما كان نوع نشاطها.

ويمكن من خلال طريقة القيمة المضافة حساب(GDP) عن طريق ما يُضاف إلى كل سلعة في مراحل إنتاجها حتى وصولها إلى صورتها النهائية. ومن المعلوم أن الناتج الداخلي الخام يُمثل قيمة السلع النهائية، ولكن في نفس الوقت هذه السلع النهائية قد تكون أيضا مدخلات لعملية إنتاج أخرى، وبالتالي إذا حسبت هذه السلعة مرة أخرى مع السلع التي دخلت في إنتاجها، فإن هذا يؤدي إلى مشكلة الازدواجية في حساب بعض السلع يؤدي إلى تضخم في قيمة الناتج الداخلي الخام.

وعلى افتراض أن الزكاة تفرض على قيمة الناتج الكلي[4] فإنه يمكن احتساب قيمة الزكاة من هذا الأخير بعد استبعاد قيمة السلع والخدمات التي لم تبلغ النصاب لدى مالكيها.

وسنعتمد في حساب الناتج الوطني على طريقة القيمة المضافة حيث يحسب الناتج بالطريقة الآتية:

$$GDP = Y = \sum_{i=1}^{n} VA + TVA + DD$$

حيث تمثل:

VA القيمة المضافة Y: الناتج TVA تمثل الضريبة على القيمة المضافة DD تمثل الرسوم الجمركية

وعلى اعتبار أن بعض القيم المضافة الداخلة في حساب الناتج قد تكون أقل من قيمة النصاب[5] فإننا نستبعد قيمة القيم المضافة الأقل من قيمة النصاب.

$$Y_1 = \sum_{i=1}^{\delta} va + tva + dd \qquad / va < N$$

وتمثل N قيمة النصاب

وعليه يمكن احتساب الناتج الذي يخضع للزكاة كما يلي:

---

1 . عوف محمود الكفراوي، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 2005، ص ص207- 208.

2 . www .zakat.sudan.org , consulte le 04 / 02 /2009

3 . المتعارف عليه أن الناتج يتم حسابه وفقا لثلاث طرق: طريقة الدخل، طريقة الإنفاق، وطريقة الإنتاج وهذه الأخيرة تتضمن طريقتين طريقة القيمة المضافة وطريقة المنتجات النهائية، ونظريا يجب أن تتساوى نتائج الطرق الثلاث، أما فعليا فهناك تباين في النتائج لأخطاء في الحساب أو نتيجة لصعوبات محتلفة عند حساب الناتج.

4 . يمثل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي على الأغلب سنة.

ويجدر التأشير أن هناك من يُفرّق بين مصطلح الناتج والإنتاج، في حين هناك من يعتبر أن المسمّيين لمفهوم واحد. وذلك بحسب الأنظمة الاقتصادية :

فالدول التي تعتنق النظام الاشتراكي لا تُدخل في مفهوم الإنتاج الخدمات، إذ يقتصر فقط على السلع. بينما يعتبر النظام المحاسبي للأمم المتحدة تلك الخدمات جزءا من الإنتاج. وبذلك فبحسب رؤية معتنقي النظام الاشتراكي يعتبر الناتج أشمل من مصطلح الإنتاج. في حين يعتبر أصحاب التيار الرأسمالي المسمين لمفهوم واحد.

5 . وهو الحد الأدنى من الأصول المملوكة التي تُلزم صاحبها بدفع الزكاة.

لدينا الناتج بحسب قيمة نصاب الزكاة يكتب من الشكل الآتي:

$Y = Y_1 + Y_2$

الإنتاج أقل من النصاب: $Y_1 = ð\ Y$

الإنتاج[1] أكبر من النصاب: $Y_2 = £\ Y$

حيث:

$Y_2 = £\ Y$ $\quad Y_1 = Y - Y_2 = Y - £\ Y = Y\ x\ (1 - £)$

$0<£<1$ و $0< ð <1$ $\quad ð = 1- £$

ومنه يمكن حساب قيمة زكاة الدخول الجارية كالآتي:

$R_y = Z_y\ x\ £\ Y$

وعليه كلما ارتفع المعدل £ واقترب من 1 كلما زادت قيمة الزكاة المحصلة.

2.1.2 زكاة الأموال المدخرة:

لدينا دالة الاستهلاك قبل تطبيق الزكاة تكتب من الشكل

$C_1 = bY \quad / \quad 0 < b < 1$

على افتراض أن الزكاة تفرض على الأموال المدخرة (S) بنسبة Z يمكن أن نحسب قيمة الزكاة R_2 والتي:

دالة الادخار : $S = (1-b)Y$

b يمثل الميل الحدي للاستهلاك حيث $0< b <1$

وعلى افتراض أن جزءا من الأموال المدخرة أقل من قيمة النصاب فإنه يمكن كتابة قيمة الادخار بالعبارة الآتية: $S = S_1 + S_2$ بحيث $S_1 = j\ S$ و $S_2 = (1-j)\ S$

S_1: الادخار أكبر أو يساوي قيمة النصاب؛ S_2: الادخار أقل من النصاب.

وعليه يمكن حساب قيمة زكاة الادخار كما يلي:

$S_1 = j\ S$

$0< j <1$

قيمة الزكاة: $\mathbf{R_s = Z_s\ x\ S_1 = Z\ x\ j\ x\ (1-b)Y_d}$

وعليه كلما اقترب معدل j للواحد كلما زادت قيمة الزكاة على الأموال المدخرة.

3.1.2 زكاة رأس المال[3]:

يجدر التأشير أن الجزء الأكبر من إيرادات الزكاة تأتي من الدخول الجارية والادخار، إلاّ أن الجزء الآخر يأتي من رأس المال (كثروة الحيوانية والمخزونات ...).

وعليه يمكن صياغة قيمة الزكاة الناتجة عن رأس المال كالآتي:

$R_k = z_k\ x\ K_n$

حيث يمثل:

R_k : قيمة زكاة رؤوس الأموال $\quad Z_k$ نسبة زكاة رؤوس الأموال $\quad K_n$ رأس المال الذي بلغ النصاب

قيمة الزكاة الكلية في الاقتصاد:

---

1. تُقَوّم البضاعة المعدة التامة الصنع على أساس سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل, مع عمل مخصص لقاء الانخفاض في قيمة البنود المتقادمة أو البطيئة الحركة, ومخصص آخر إذا كان سعر السوق أقل من سعر التكلفة يسمى: مخصص هبوط أسعار البضائع.

2 . عرفت نمذجة السلوك الاستهلاكي على مستوى الاقتصاد الكلي عدة تطورات متزامنة مع توسع أعمال مختلف المدارس، Keynes , Modigliani Fredman وغيرهم، وكلهم يتفق على انه يمكن كتابة الاستهلاك في المدى القصير في مرحلة t على الشكل الآتي : $C = bY$.

3. التغطية تشمل مختلف أشكال الثروة وبعض أشكال الدخول والمدخرات، ويمكن تفصيل ذلك كالآتي:
- أصول رأسمالية خاضعة للزكاة: الثروة الحيوانية، وعروض التجارة، وآلات المصانع والأراضي والعقارات المؤجرة، والأسهم والأوراق المالية؛
- نواتج جارية خاضعة للزكاة: ناتج المعادن، وناتج الزراعة، وناتج صيد البحر؛
- المدخرات من الذهب والفضة والنقود والمجوهرات.

قيمة الزكاةتكتب على الشكل الآتي

$$R = R_s + R_y + R_k = Z_s \pounds Y + \mathbf{Z_y\, j\,(1\text{-}b)\, Y} + Z_k \times K_n$$

باعتبار Z هو الوسط المرجح لكل منZ_k ،Z_y ،Z فيمكن كتابة قيمة الزكاة الشكل الآتي:

$$R = \mathbf{ZY\,(\pounds + j\,(1\text{–}b))} + \mathbf{ZK_n} = z\,(\mathbf{Y\,(\pounds + j\,(1\text{–}b))} + K_n)$$

وبحسب مصارف الزكاة[1] نفترض أن قيمة أموال الزكاة ستقسم بين ما يوجه للاستهلاك وبين ما يوجه للاستثمار[2] وعليه يُمكن كتابة قيمة الزكاة التي ستوجه للاستهلاك كما يلي:

$$R_c = d\,R$$

$$R_c = d \times z\,(Y\,(\pounds + j\,(1\text{–}b)) + K_n)$$

d: نسبة قيمة الزكاة الموجهة للاستهلاك حيث $0 < d < 1$

وبذلك يُمكن نمذجة أثر الزكاة على دالة الاستهلاك وفقا للتحليل الآتي:

دالة الاستهلاك في اقتصاد لا يُطبق الزكاة وعلى افتراض الضرائب معدومة $T = 0$ وكذا التحويلات $R = 0$ تكتب كما يلي:

$$C_1 = bY$$

دالة الاستهلاك في اقتصاد يُطبق الزكاة:

$$C_2 = C_1 + R_c = d \times z\,(Y\,(\pounds + j\,(1\text{–}b)) + K_n) + bY = dzK_n + (\,dz(\pounds + j\,(1\text{–}b)) + b)\,Y$$

وبما أن:

$$0 < b < 1 \qquad 0 < Z < 1 \qquad 0 < d < 1 \qquad 0 < j < 1 \qquad 0 < \pounds < 1$$

وعليه فإن مستوى الاستهلاك بعد تطبيق الزكاة قد ارتفع وهو ما يؤدي إلى تنشيط الطلب الكلي.

2.2 أثر الزكاة على الاستثمار

إن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المستغلة في العملية الإنتاجية، سوف يدفع بأصحاب هذه الأموال إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها، كالأرصدة النقدية والأراضي التي يحتفظ بها أصحابها، لأن الزكاة سوف تعمل على أكل وعائها تدريجيا، لذا يفترض أن يعمل على تثمير أمواله بهدف الحصول على عائد منها، وربما يفكر في استغلالها في أوجه نشاط لا تفرض عليها زكاة بمعدلات عالية، أي المشروعات الصناعية والتجارية التي تعطي فرصة لزيادة العمالة، كما سيكون هناك حافزا لزيادة الاستثمارات رغم انخفاض العائد، طالما أنها تحقق ما يكفي لسداد الزكاة والمحافظة على قيمة الأموال[3]

فالزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال، لأنها تفرض على رأس المال والدخل المتولد عنه معا وليس على الدخل فقط، فالإنفاق من حصيلتها لفئة الرقاب من شأنه أن يحرر قوة عاملة تساهم في الأعمال الاقتصادية بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج الذي من شأنه تزيد فرص الاستثمار[4]

وكما أن سداد ديون الغارمين "المدينين" يضمن للدائن سداد دينه، فإن المجتمع ممثلا في الدولة سوف يؤدي عنه دينه، وبذلك يتجنب الإفلاس وما يؤدي إليه من حرمانه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، وكذلك

---

1 . هناك ثمانية مصارف للزكاة مذكورة في القرآن الكريم، منها خمسة تخص المحتاجين: الفقراء والمساكين، وابن السبيل وفي الرقاب، والغارمين، واثنان لتشجيع نشر الحق والدفاع عنه: المؤلفة قلوبهم وفي سبيل الله، وأخير تكلفة إدارة الزكاة: العاملين عليها، والتي يمكن تغطيتها من إيرادات الزكاة نفسها. وباختصار يمكن أن نقول إن إيراد الزكاة الصافي بعد تنزيل تكلفة إدارتها تصرف على مصرفين أساسيين هما: تلبية الحاجات والدفاع عن الإسلام، حيث أن الجزء الأكبر مخصص للمصرف الأول. ويمكن الإشارة أيضا إلى أن بعض العلماء يسمحون بصرف بعض إيرادات الزكاة على تمويل بعض مشاريع البنية التحتية ومشاريع الرفاه. [محمد نجاة الله صديقي، ترجمة عبد القادر حسين شاشي و رفيق يونس المصري، **تدريس علم الاقتصاد الإسلامي** "جزئي-كلي"، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2007، ص52].

2 . كما أن الزكاة قد توجه لإنشاء مشروعات مصغرة للأفراد لكي يصبحوا منتجين ومن ثمّ مزكين، وفي عنصر أثر الزكاة في تشجيع الاستثمار تكتسي الزكاة دورا في تشجيع المستثمرين على الإقبال على الاستثمار بفعل أن أحد المستفيدين منها هم الغارمين، وبالتالي وعندما يدرك الفرد أنه حتى إن أفلس ستعوض خسارته من قبل الزكاة، سيتشجع الإقبال على الاستثمار، فالزكاة كأنها تأمين شرعي على السلوك الاستثماري.

3. دلال بن طبي، **وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003/ 2004، ص 48 .

4. عوف محمود الكفراوي، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، ص 199.

المقرض لما يطمئن إلى سداد دينه فإنه لا يحجم عن الإقراض، وبذلك تعمل الزكاة على تيسير الائتمان وتشجيعه الأمر الذي له الأثر الكبير على تمويل التنمية الاقتصادية [1]، ومن خلال سهم الغارمين تدفع أصحاب الأموال للمساهمة في العملية الإنتاجية، حيث يضمن هذا السهم التأمين ضد الكوارث والخسائر التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع أصحاب المهارات على الاستثمار الحلال والبذل في المصالح العامة [2]

ويمكن كتابة دالة الاستثمار الأولية في اقتصاد لاربوي يطبق الزكاة من الشكل الآتي:

$$I_1 = I_0 - \mu(r-Z)$$

I_0 الاستثمار المستقل r عائد المشاركة Z نسبة الزكاة μ معلمة الاستثمار = ثابت

تمت نمذجة دالة الاستثمار على الصيغة السالفة حيث ترتبط مع معدل عائد المشاركة r [3] بعلاقة عكسية ومع نسبة الزكاة Z بعلاقة طردية لجانب من الاعتبار أنه كلما ارتفع معدل العائد المطلوب للمشاركة من أصحاب رؤوس الأموال ينخفض معدل الاستثمار والعكس، في حين أن نسبة الزكاة تشجع أصحاب رؤوس الأموال على توظيف أموالهم من خلال آلية المشاركة، إذ يكفي أن يكون صافي العائد $(r-Z)$ أكبر من القيمة السالبة للزكاة لتشجيع أصحاب الأموال على استثمار أموالهم بحيث لا تأكل الزكاة أموالهم العاطلة.

وبعد إضافة قيمة الزكاة التي ستوجه للاستثمار تصبح معادلة الاستثمار من الشكل الآتي:

$$I = I_1 + R_I$$

حيث R_I تمثل قيمة الزكاة الموجهة للاستثمار

$$R_I = (1-d)\,R = (1-d) \times z(Y\,(£ + j\,(1-b)) + K_n)$$

$$I = I_1 + R_I = I_0 + (1-d) \times z\,(Y\,(£ + j\,(1-b)) + K_n) - \mu(r-Z)$$

ومن خلال الصياغة النهائية للمعادلة السلوكية للاستثمار يتبين أن متغير الاستثمار يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل عائد المشاركة، وبعلاقة طردية مع معدل الزكاة.

ثانيا- التوازن الاقتصادي في اقتصاد لاربوي - زكوي

1. اشتقاق التوازن لنموذج بسيط :

1.1 في الاقتصاد الوضعي :

الاقتصاد يتكون من أربع قطاعات والمتغيرات كالآتي:

دالة الاستهلاك $C = b\,Y$ الاستثمار: $I = I_0$ الإنفاق الحكومي: $G = G_0$

الصادرات : $X = X_0$ الواردات: $M = M_0 + mY$

ولتحديد التوازن نتبع طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي

$$AD = C + I + X - M$$

$$AS = Y$$

شرط التوازن: $AD = AS$

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = bY + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y = bY + G_0 + I_0 + X_0 - M_0 - my$$

$$Y - by + mY = (I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

$$Y^* = \frac{1}{1- b + m} \times (I_0 + G_0 + X_0 - M_0)$$

---

1. دلال بن طبي، **مرجع سابق**، ص: 48.
2. جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص ص 236- 237 .
3. بما أن الفائدة محرمة في الاقتصاد الإسلامي، فإن كلا من العائد على التنظيم وعلى رأس المال النقدي يكون في شكل أرباح، ولكن هناك فرق شاسع بينهما، إذ الفائدة قد تكون موجبة أو معدومة، أما الربح فقد يكون موجبا أو معدوما أو سالبا.

2.1 اشتقاق التوازن لنموذج بسيط في اقتصاد إسلامي :

سنقوم باشتقاق التوازن الاقتصادي في اقتصاد لاربوي يطبق الزكاة وفقا للفرضيات الآتية :
- التحليل يفترض إطار المدى القصير؛
- أن الزكاة تؤخذ من ذوي الدخول المرتفعة التي يكون فيها الميل الحدي للاستهلاك منخفض وتوزع (تدفع) لذوي الدخول المنخفضة التي يكون فيها الميل الحدي للاستهلاك مرتفع؛
- أن حصيلة الزكاة تستخدم في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري؛

وبما أن قيمة أموال الزكاة ستوجه للاستهلاك والاستثمار فيمكن كتابة المعادلات السلوكية للمتغيرين بالشكل الآتي :

$$C = Y (dZ(1 + £ + j – b) + b) + dZK_n$$
$$I = I_0 + (1-d) x (ZY (1 + £ + j – b) + ZK_n) - \mu(r-Z)$$

بخصوص دالة الاستثمار نفترض في هذا الجزء من الدراسة أنها مستقلة عن معدل عائد المشاركة وتكتب من الشكل:

$$I = I_0 + (1-d) x zY (1 + £ + j –b) + (1-d) ZK_n$$

$0 < b < 1$ $0 < Z < 1$ $0 < d < 1$ $0 < j < 1$ $0 < £ < 1$

وعلى افتراض أن المتغيرات الأخرى تبقى على حالها :

الإنفاق الحكومي : $G = G_0$ التحويلات: $R = 0$ الصادرات : $X = X_0$ الواردات : $M = M_0 + mY$

الضرائب[1]: $T = 0$

يمكننا اشتقاق التوازن بطريقة الطلب الكلي والعرض الكلي :

$$Y = C + I + G + X - M$$
$$Y = d x Z (Y (£ + j (1–b)) + K_n) + bY + I_0 + (1-d) x z(Y (£ + j (1–b)) + K_n) + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$
$$Y = Z (Y (£ + j (1–b)) + K_n) + bY + I_0 + G_0 + X_0 – M_0 – mY$$
$$Y - zY (£ + j (1–b)) – bY + mY = zK_n + I_0 + G_0 + X_0 – M_0$$
$$Y - zY £ - zY j (1–b) – bY + mY = zK_n + I_0 + G_0 + X_0 – M_0$$
$$Y (1- z £ - z j (1–b) – b + m) = zK_n + I_0 + G_0 + X_0 – M_0$$
$$Y ((1-b)(1- z j) -z £ + m) = zK_n + I_0 + G_0 + X_0 – M_0$$
$$Y^* = \frac{1}{(1-b)(1- z j) -z £ + m)} \times (zK_n + I_0 + G_0 + X_0 – M_0)$$

في ظل هذه الفرضيات فإن المضاعف في الاقتصاد الإسلامي هو:

$$K_i = \frac{1}{(1-b)(1- z j) -z £ + m)}$$

بينما يساوي المضاعف في الاقتصاد الوضعي:

$$K_e = \frac{1}{(1 – b + m)}$$

ومن الواضح في ظل الفرضيات السابقة أن $K_e < K_i$

3.1 التمثيل البياني لحالة التوازن في الاقتصاد الوضعي والإسلامي:

معادلة الطلب الكلي في اقتصاد إسلامي

$$AD_i = z (Y (£ + j (1–b)) + K_n) + bY + I_0 + G_0 + X_0 – M_0 – mY = I_0 + G_0 + X_0 – M_0 + zK_n + (z (£ + j (1–b) + b – m) Y$$
$$AD_i = I_0 + G_0 + X_0 – M_0 + zK_n + (z (£ + j (1–b) + b – m) Y$$

1. لقد افترضنا أن الضرائب معدومة لتبسيط النموذج، بعيدا عن أي خلافات فقهية فيما تعلق بالضرائب.

معادلة الطلب الكلي في اقتصاد وضعي

$AD_e = bY + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY = + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 + (b - m)Y$
$AD_e = I_0 + G_0 + X_0 - M_0 + (b - m)Y$

ومن الشكل1 يتضح أن الدخل التوازني في الاقتصاد الإسلامي أكبر منه في الاقتصاد الوضعي بقيمة ΔY $Y^*_i - Y^*_e$ وهو ما يُدلل على أثر الزكاة في تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات نمو الدخل والناتج. وبالتالي فإن التحكم في صرف موارد الزكاة توسعا أو انكماشا يؤثر على وضعية الدخل ومن ثم الاقتصاد. وبالتالي ضبط حالات التضخم أو علاج حالات الركود وهو ما سنتطرق له فيجزاء لاحقة من الدراسة.

الشكل1:
التوازن الاقتصادي لنموذج بسيط في الاقتصاد الوضعي والإسلامي

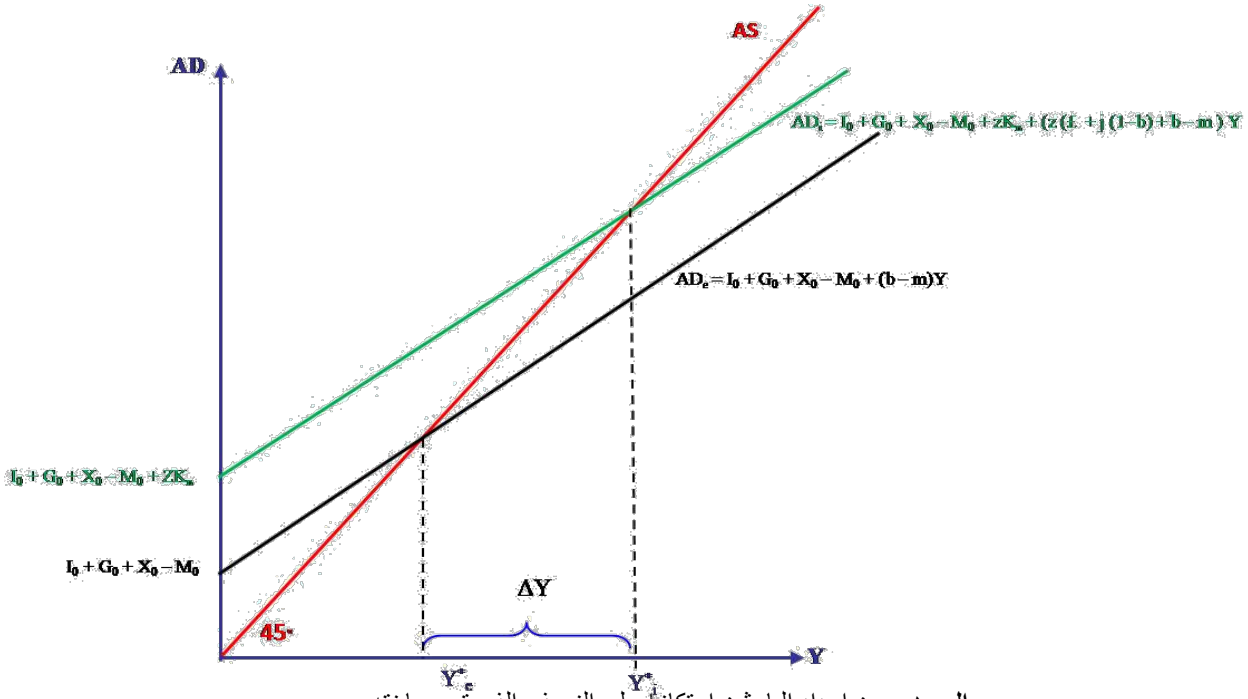

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازاً على النموذج الذي تم صياغته.

2. اشتقاق التوازن في سوق السلع الخدمات وسوق النقد:

1.2 اشتقاق التوازن في سوق النقد :

1.1.2 الطلب على النقود: يتفق الفكر الإسلامي على أن النقود هي كل ما يتسم بالقبول العام لدى المجتمع، وله قوة شرائية عامة مختلف السلع والخدمات، ومتى تحقق هذا الأمر في الشيء صار نقدا، بعض النظر عن مادته ومصدر الثقة وكيفية إصداره[1].

كما أن الفكر الاقتصادي الإسلامي لا يختلف فيما تعلق بوظائف النقود عن الوظائف التي يشير لها الفكر الاقتصادي الرأسمالي فيما عدا وظيفة النقود كمخزن للقيمة.

حيث يراد بها في الفكر الاقتصادي، أن الشخص الذي يختزن الوحدة النقدية إنما هو في الحقيقة يختزن قيما مادية، يعادلها ما يختزنه من رصيد نقدي فالنقود بهذا المعنى يمكن أن تخزن ما دامت تمثل قيمة سلع وخدمات، وهو ما لا يتفق مع المنظور الاقتصادي الإسلامي، لأن في اختزانها ومنعها عن التداول إلحاق الضرر بالمجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار تحريم الاكتناز، وتحريم الاحتكار.

1 . محمد ديودار، **الاقتصاد والتطور الاقتصادي**، مصر، دار الجامعات المصرية، بدون تاريخ، المجلد الأول، ص13.

2.1.2 الطلب على النقد لأجل المعاملات والاحتياط :

الطلب على النقود بغرض المعاملات، يتأثر بمعدل العائد من المشاركة، وكذلك الاحتفاظ بالنقود لدافع الاحتياط، لا يكون من الأمثل الاحتفاظ بها سائلة حتى لا تأكلها الزكاة خاصة إذا كانت الفترة الزمنية المخطط لها أكبر من فترة الحول[1]. وعليه تصبح دالة الطلب على النقود لدافع المعاملات والحيطة والحذر بالصيغة الآتية :

$Md_1 = f(Y, (r - Z))$ *

حيث يمثل Y الدخل، و r معدل العائد المستحصل من المشاركة، Z نسبة الزكاة. وبالتالي كلما ارتفع معدل العائد بنسبة سالبة أقل من نسبة الزكاة ينخفض الطلب على النقد لأجل الصفقات والحيطة.
ولكن لسهولة التحليل فإننا نفترض بأن الطلب على النقد لأجل الصفقات والحيطة يكون غير مرن بشكل تام بمعنى أنه لا يتأثر نهائيا بمعدل العائد، كما أنه لا يتأثر بنسبة الزكاة على اعتبار أن الطلب على النقد لهذا الغرض يكون لفترة زمنية أقل من حول. وعليه يصبح منحنى الطلب على النقد خطا عموديا، مشيرا بذلك لعدم وجود علاقة بين Md_1 و r، Z ويكتب بالشكل الآتي : $Md_1 = (\alpha_1 + \alpha_2)\ Y$ ، حيث α_1، α_2 تمثل ذلك الجزء المقتطع من الدخل المحتفظ به لدافع المعاملات والحيطة بالترتيب. وعليه يمكن كتابة الدالة النهائية بالشكل:

$$Md_1 = \alpha\, Y \qquad / \alpha = \alpha_1 + \alpha_2$$

3.1.2 الطلب على النقود لأجل المشاركة[2]:

المؤسسات النقدية والمالية القائمة على أساس نظام المشاركة يمكنها: عموما ضمان تمويل الاحتياجات الحقيقية، تمويلا غير تضخمي في كل من القطاعين العام والخاص تحقيقا لأهداف الاقتصاد [3]. ولجانب من الاعتبار أن الاستثمار (أسهم (أو/و) الأوراق المالية المشروعة) بدائل قريبة من النقود، يجعل العائد عليها له تأثير إيجابي على الطلب على النقود - تفضيل السيولة- ونرمز له بـ r وتأخذ علاقة عكسية، بمعنى أن ارتفاع معدل العائد r يقلل من تفضيل السيولة، وانخفاضه يزيد من تفضيل السيولة.
كما أن الاحتفاظ بالنقود يعرضها إلى الإهتلاك بنسبة معدل الزكاة، فتكلفة الاحتفاظ بالنقود سائلة في النظام الاقتصادي الإسلامي سالبة بمقدار الزكاة فيقل التفضيل النقدي بارتفاع معدل العائد المتوقع من الأصول أو الاستثمارات بالمشاركة مقارنة مع العائد المتوقع على النقود (سواء كانت سائلة) [4]. ما يجعل هذا المعدل له تأثير إيجابي على الطلب على النقود- تفضيل السيولة- فيؤخذ كمؤشر للمقارنة بين الاحتفاظ بالنقود، وعوائد بدائل الاحتفاظ بالنقود. ويُعبر عنها بالعلاقة (r-z).
ويؤثر معدل عائد المشاركة على تفضيل السيولة من خلال التحليل الآتي: يتدخل البنك المركزي لتغيير نسبة المشاركة بين المصرف والمودعين من جهة، ونسبة المشاركة بين المصرف والمستثمرين من جهة ثانية، ففي حالة رغبة السلطات النقدية في زيادة الاستثمار، يمكن رفع هذه النسبة لصالح المودعين، مما يؤدي إلى جذب المزيد من الموارد والمدخرات للاستثمار ، هذا بين المودعين والمصرف، أما بين المصرف والمستثمرين فترفع نسبة المشاركة لصالح المستثمرين مما يشجعهم على الاستثمار، والعكس في

---

1 - قروي محمد الصغير، حطي محمد شاكر السراج، أثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي : دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، جامعة البليدة، الجزائر، 06-07 جويلية 2004، ص 15.

* هذا التحليل اعتمادا على التحليل الكينزي لدوافع الطلب على النقد، مع مراعاة استبعاد معدلات الفائدة، واعتبار معدل العائد من المشاركة أي التوظيف والاستثمار في أسهم (أو/و) الأوراق المالية المشروعة، بالإضافة إلى أثر الزكاة.

2 . إن الطلب على النقود لأجل المضاربة أو "المجازفة" (speculation) والذي يرتبط في التحليل الكينزي بمعدلات الفائدة غير وارد في اقتصاد إسلامي المرتكز على حرمة الربا، ويمكن القول بأن مفهوم وأساس المضاربة في الإسلام هو ما اصطلحنا عليه المشاركة، أي الاشتراك في الأرباح، وأن الاستثمار المتولد عنه يعود على الفرد والمجتمع بالخير، أما بالنسبة للطلب على النقود لغرض السيولة أو المشاركة والاستثمار في سوق الأوراق المالية الإسلامي فهو : "الطلب على النقود لغرض الحصول على نسبة ربح أي معدل عائد كنسبة من أرباح الاستثمار" .

3. صالح صالحي، **السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص :22.

4. قروي محمد الصغير، حطي محمد شاكر السراج، مرجع سابق، ص16.

حالة الرغبة في تقييد ه حيث ترفع النسبتين معا لصالح المصرف، فتقل المدخرات المودعة لدى المصارف، ويقل إقبال المستثمرين على الاستثمار في السوق النقدي، وتتجه تفضيلاتهم إلى السوق المالية.

وبافتراض أن التحليل في المدى القصير وبمرتجى سهولة التحليل نفترض دالة الطلب على النقد لأجل المشاركة غير مرنة تماما بالنسبة لعامل مستوى الأسعار والتضخم مفترضين أن التأثير في دالة الطلب على النقود يتحدد ارتباطا بـ Z وعليه يمكن صياغة دالة الطلب على النقود كالآتي:

$$M_{d2} = f(r, Z) = -g\,(r-Z)$$

حيث: r معدل عائد مشاركة النقود في الاستثمار، z معدل الزكاة، g ثابت.

وبحسب هذه المعادلة فإنه كلما كانت العلاقة $(r-z)$ أكبر من سالب معدل الزكاة كلما قل التفضيل النقدي.

وبالتالي يمكننا صياغة المعادلة الكلية للطلب على النقد بالشكل الآتي:

$$Md = Md_1 + Md_2 = \alpha\, Y - g\,(r-Z).$$

2.2 اشتقاق منحنى التوازن في سوق النقد رياضيا وبيانيا:

وعلى اعتبار افتراض أن عرض النقود[1] ثابت $Ms = M_0$ ويتحدد من طرف السلطة النقدية يمكن اشتقاق التوازن في سوق النقد كالآتي:

$$Ms = Md \;\rightarrow\; M_0 = \alpha\, Y - g\,(r-Z)$$
$$\alpha\, Y = M_0 + g\,(r-Z) \;\rightarrow\; Y^{*} = 1/\alpha\,(M_0 + g\,(r-Z))$$

الشكل2: توازن سوق النقد وفقا لشروط الاقتصاد الإسلامي

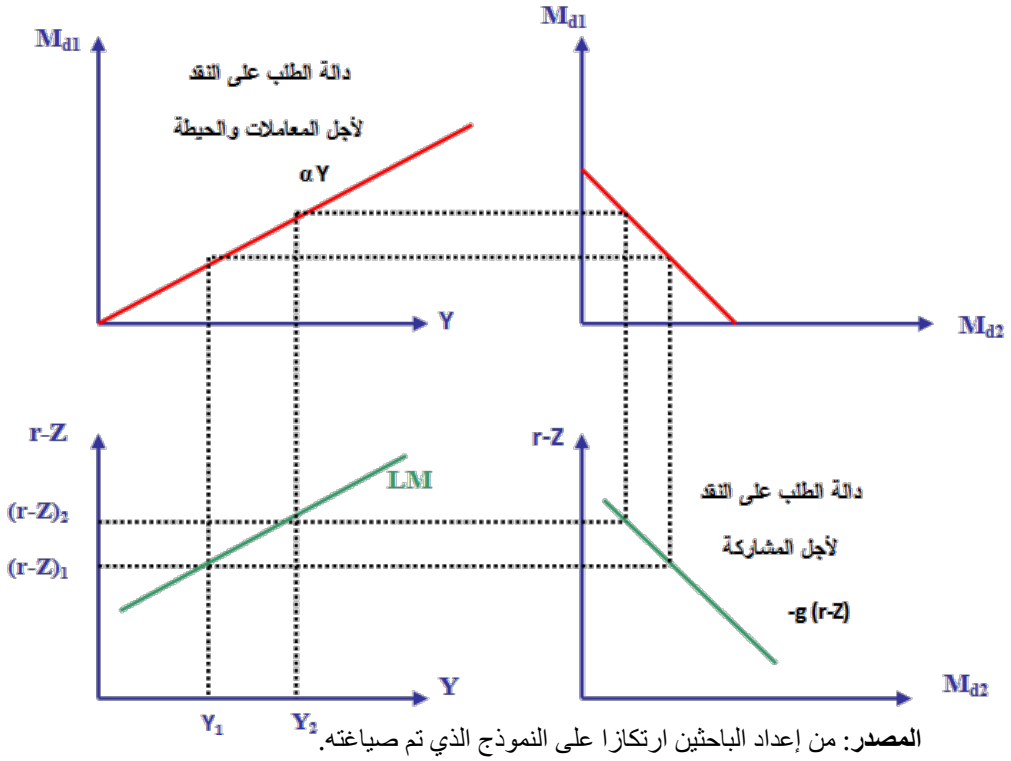

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على النموذج الذي تم صياغته.

ومن الشكل يتضح أن مستوى الدخل يرتبط بعلاقة عكسية مع نسبة الزكاة وعلاقة طردية مع معدل عائد المشاركة.

1. الأمر الذي يظهر بجلاء في اقتصاد خال من الفائدة أن قضية خلق النقود (Creation of money) ترتبط بنتائج الاستثمار، ومن ثم فهو مرتبط بزيادة عرض السلع والخدمات، بينما خلق النقود في نظام قائم على الفائدة سيكون نتيجة الإقراض، ومن ثمّ فهو غير مرتبط بزيادة الإنتاج الحقيقي.

3.2 التوازن في سوق السلع والخدمات رياضيا:

لدينا مكونات النموذج كالآتي :

القطاع العائلي:

$$C = Y_d\,(\,dz(1 + £ + j - b) + b)$$

$0 < b < 1$ $0 < Z < 1$ $0 < £ < 1$ $0 < j < 1$

قطاع الاستثمار:

$$I = I_0 + (1\text{-}d) \times \mathbf{zY\,(1 + £ + j - b)} - \mu(r\text{-}Z)$$

I_0 الاستثمار المستقل r عائد المشاركة Z نسبة الزكاة μ معلمة الاستثمار = ثابت

القطاع الحكومي:

- الإنفاق الحكومي: $G = G_0$ - التحويلات: $R = R_0 = 0$ - الضرائب: $T = T_0 = 0$

العالم الخارجي: - الصادرات: $X = X_0$ - الواردات: $M = M_0 + m\,Y$

$$Y = d \times Z\,(Y\,(£ + j\,(1-b)) + K_n) + bY + I_0 + (1\text{-}d) \times z(Y\,(£ + j\,(1-b)) + K_n) - \mu(r\text{-}Z) + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$Y = Z\,(Y\,(£ + j\,(1-b)) + K_n) + bY + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - mY - \mu(r\text{-}Z)$$

$$Y - zY\,(£ + j\,(1-b)) - bY + mY = zK_n + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu(r\text{-}Z)$$

$$Y - zY\,£ - zY\,j\,(1-b) - bY + mY = zK_n + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu(r\text{-}Z)$$

$$Y\,(1 - z\,£ - z\,j\,(1-b) - b + m) = zK_n + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu(r\text{-}Z)$$

$$Y\,((1-b)(1 - z\,j) - z\,£ + m) = zK_n + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu(r\text{-}Z)$$

$$Y^* = \frac{1}{(1-b)(1 - z\,j) - z\,£ + m)} \times zK_n + I_0 + G_0 + X_0 - M_0 - \mu(r\text{-}Z))$$

والمعادلة أعلاه تمثل العلاقة بين مستوى الدخل مع كل من معدل العائد والزكاة، بحيث يرتبط مستوى الدخل بعلاقة طردية مع نسبة الزكاة وبعلاقة عكسية مع معدل عائد المشاركة. ويتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وفقالمستويات مختلفة بلتوليفات الآتية(Y_1, r_1, Z_1)،(Y_2, r_2, Z_2) ،(Y_3, r_3, Z_3) ...الخ

4.2 اشتقاق منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات بيانيا:

الشكل3: توازن سوق السلع والخدمات وفقا لشروط الاقتصاد الإسلامي

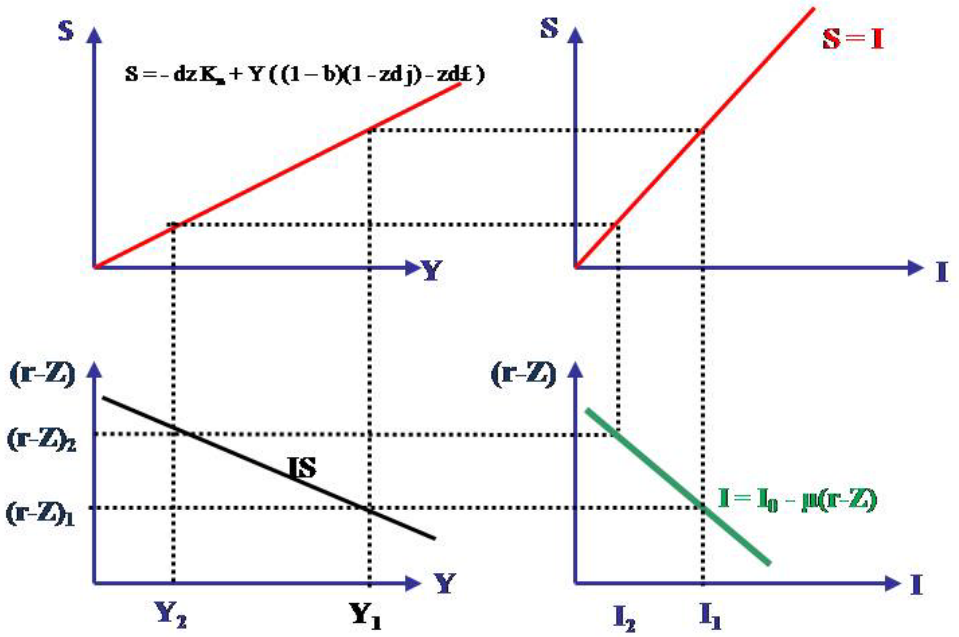

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على النموذج الذي تم صياغته.

3. التوازن الآني في سوقي النقد والسلع والخدمات وسوق العمل :

يحدث التوازن عندما تتساوى القوى المتضادة، وبيانيا نحصل على نقطة التوازن الآني عندما يتقاطع منحنى IS مع منحنىLM ، ومن ثم نحصل على التوازن في سوق العمل كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل4:

التوازن الآني في سوقيالنقدوالسلع والخدماتوسوق العملفي اقتصاد لاربوي زكوي

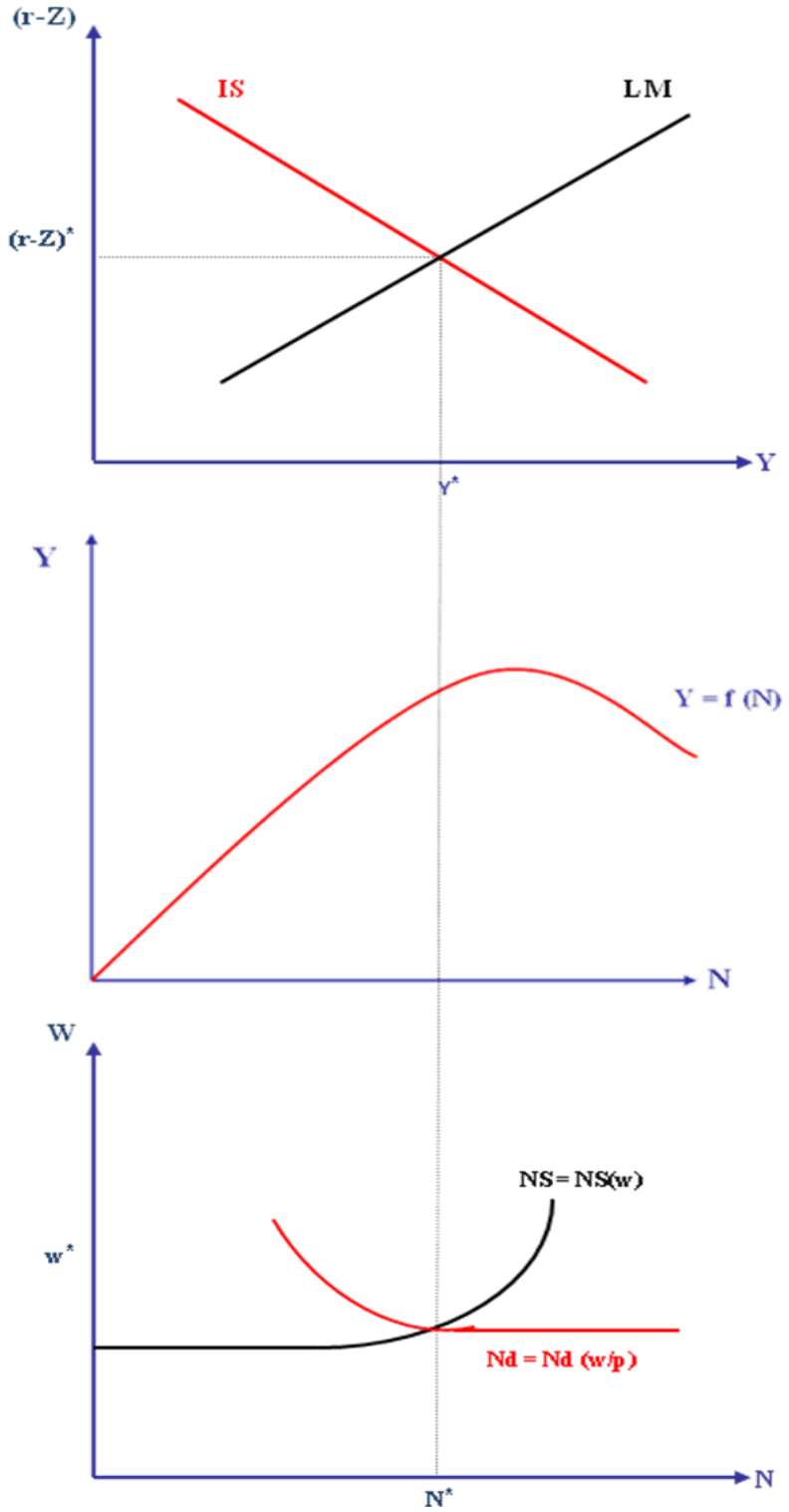

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على النماذج التي تم صياغتها.

ثالثا - دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

1. مساهمة الزكاة في ضبط التضخم:

تخفف الزكاة من التضخّم في حالة زيادة الطلب عن العرض، حيث تكون النقود المتاحة داخل المجتمع أكبر من قيمة السلع المعروضة، وهو ما يدفع الأسعار للزيادة، فترتفع الأجور لتلبية زيادة الأسعار، وهكذا دواليك. ويكون لتطبيق فريضة الزكاة أثره في ضبط التضخم من خلال[1]:

1. انتظام انسياب حصيلة الزكاة عند بداية كل حَوْل قمَري، حيث يوفر كميات النقد اللازمة للتداول دون الحاجة إلى لجوء السلطات النقدية لعمليات الإصدار النقدي.
2. تطبيق تشريع الزكاة يضمن توفير حدّ الكفاية لجميع أفراد المجتمع، ويتجه المجتمع بصفة عامة للإقبال على السلع الأساسية، ويحول هذا دون ارتفاع مستويات الطلب على الاستهلاك الكمالي.
3. لا يمكن اعتبار الحجة القائلة باحتمال إقبال المسلمين على إنفاق كل دخولهم وثرواتهم تفاديًا لإخراج الزكاة فهي حجة لا يمكن أن تنطبق على السلع التجارية والصناعية والخدمية، حيث لا يُعقل أن يبدِّد مالكها كل ربحه ورأسماله لمجرد تفادي دفع الزكاة.
4. إن الزكاة بحفزها لأصحاب الأموال نحو استثمارها بصورة مباشرة أو في صورة نظام المشاركة، تؤدي إلى استثمار هذه الأموال في أصول منتجة لا تتناقص قيمتها مع ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود.
5. تمكن الزكاة من خلال سهم الغارمين - وهم الذين لزمتهم ديونهم وعجزوا عن سدادها ولم يكن دينهم في معصية ـ الفرد من مزاولة حرفته، ومن ثم فإنه لن يحتاج إلى الزكاة مرة أخرى نظرا لأنه قام أول مرة بشراء ما يلزمه لمزاولة حرفته أو تجارته أو زراعته، ولقد استفاد الاقتصاد الوطني من وراء استغلال هذه الطاقات العاطلة بتحويلها إلى طاقات منتجة، كما أن الدخول التي يحققها الأفراد من مزاولة حرفهم وأعمالهم بفضل سهم الغارمين، تخلق طلبا إضافيا، أي زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة الإنتاج عن طريق المضاعف والى زيادة الاستثمار عن طريق المعجل الأمر الذي يترتب عليه تخفيض التكاليف ولاشك أن هذا يؤدي مزيد من المقدرة على تخفيض الأسعار ومن ثم عدم ظهور ما يسمى بالتضخم وكبته[2].

كما تُستخدم الأدوات النقدية الزكوية للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل، وكذا توجيه أساليب إنفاقها:

1. **الجمع النقدي لحصيلة الزكاة:** من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول، وصولا لتحقيق المصلحة الحقيقية المترتبة على تخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية بمقدار الأثر الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في هذا الميدان، وقد أقر هذا المنحي ابن تيمية قديما بقوله : وأما إخراج القيمة للحاجة أو للمصلحة ، أو للـعدل فلا بأس به ... [3]. وبذلك تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقدا عن جميع الأموال الزكوية. ففي هذه الحالة تستطيع الدولة أن تحجب كميات هائلة من الأموال النقدية عن التداول عن هذا من جهة ومن جهة أخرى توزع الزكاة على المستحقين[4]. في صورة عينية على شكل سلع و خدمات، مما يعني تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة، وفي الوقت نفسه توفير معروض سلعي إضافي في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مرة أخرى، وهكذا حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب وتخف حدة التضخم[5].

---

1. مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص ص: 204-205 .
2. مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص ص 207-208 .
3. صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص 511.
4. عدنان خالد التركماني، **السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام**، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1988، ص 262.
5 . جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص ص 244 – 245.

2. **الجمع المسبق لحصيلة الزكاة:** يمكن للدولة أن تستخدم وسيلة تعجيل الزكاة في سنة معينة [1]، بغية التأثير التخفيضي على الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم، ويكون هذا الجمع المسبق لحصيلة الزكاة حسب الظروف السائدة[2]، إذ قد تلجأ الدولة إلى الجمع 50 % جمعا مسبقا أو أقل من ذلك أو أكثر، ويتم كل ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة على عمليات الجمع والتحصيل، وأصحاب الأموال منعا للإكراه... إذا كان هؤلاء الممولين يمتلكون نصابا تجب فيه الزكاة، ولعل هذا من الآراء المشهورة في الفقه الإسلامي[3]، فعند أكثر الفقهاء: متى وجب سبب وجوب الزكاة – وهو النصاب الكامل – جاز تقديم الزكاة قبل حلول الحول، بل يجوز تعجيلها لحولين أو أكثر[4].

3. **التغيير النوعي لنسب توزيع الزكاة:** إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية والإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة العرض الكلي من خلال الإنفاق الزكوي الإنتاجي والاستثماري؛ وذلك سيُسهم في تقليص حدّة الضغوط التضخمية[5].

4. كما يمكن للدولة أن تؤثر على مستوى المتوسط المرجح لمعدل الزكاة تخفيضا من خلال استهدافها تمويل وتشجيع المشروعات ذات معدل الزكاة المنخفض.

وفي ما يلي يبين الشكل كيفية علاج التضخم وفقا للنقاط السابقة :

الشكل 5:
دور الزكاة في ضبط التضخم

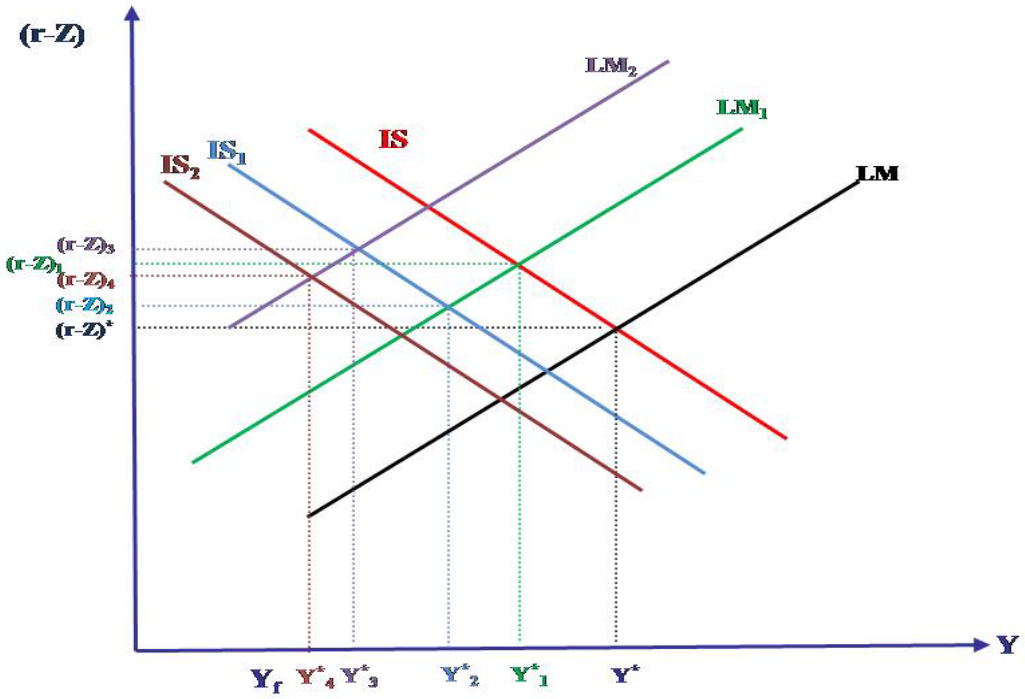

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على السياسات المطبقة أعلاه.

1. نجاح عبد العليم أبو الفتوح، مرجع سابق، ص : 74.
2. صالح صالحي، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص : 104.
3. صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص ص: 511 – 512 .
4. يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج 2، ص : 834 .
5. صالح صالحي، عبدالحليم غربي، **كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية**، الملتقى الدولي حول: "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبدالقادر، 05-06 ماي2009، ص18.

يبين الشكل أعلاه أن الاقتصاد في حالة تضخم حيث أن الدخل التوازني Y^* أكبر من الدخل في التشغيل التام Y_f وعليه فإن السياسات التي تطبق من أجل ضبط التضخم ستعمل على الاقتراب من مستوى الدخل في التشغيل التام وذلك وفقا للتحليل الآتي :

1. ينتقل المنحنى LM نحو اليسار إلى LM_1 بسبب تطبيق سياسة الجمع النقدي للزكاة وهنا تكتسي الزكاة دور أداة من أدوات السياسة النقدية، وهو ما يؤثر على الكتلة النقدية انخفاضا، فينتقل بذلك مستوى الدخل من Y^* إلى Y^*_1، عند تقاطع المنحنى LM_1 مع المنحنى IS ، إلا أنه قد تكون هذه السياسة غير كفيلة بالاقتراب إلى الوضع المنشود وبذلك يتطلب انتهاج سياسة مدعمة.
2. السياسة الثانية تأجيل دفع الزكاة لمدة معينة خاصة الزكاة الموجهة للإنفاق الاستهلاكي، وبذلك نؤثر على مستوى الاستهلاك بحيث تصبح معادلة الاستهلاك كالآتي: $C = bY$ بدلا من $C = Y (dZ(£ + j (1–b)) + b) + dZK_n$ وتُصبح دالة الاستثمار بالصيغة الآتية $I = I_0 - \mu(r-Z)$ بدلا من $I = I_0 + (1-d) \times z (Y (£ + j (1–b)) + K_n) - \mu(r-Z)$ وبذلك ينخفض مستوى الطلب الكلي AD، وتصبح الزكاة كأداة مالية انكماشية، وينزاح منحنى IS إلى الأسفل بوضع IS_1 وذلك تحت ضغط أثر المضاعف والذي ينخفض ليصبح بشكل الآتي : $K_e = 1/1-b+m$ بدلا من القيمة التي يمكن أن تكون عند توزيع الزكاة $K_i = 1/(1-b)(1- z j) -z £ + m)$

وبذلك نحقق مستوى دخل جديد Y^*_2. عند تقاطع المنحنى LM_1 مع المنحنى IS_1 ولكن نلاحظ من الشكل وبرغم فاعلية هذه السياسة المالية الزكوية في تخفيض التضخم إلا أنه لازال يتطلب انتهاج سياسات أخرى داعمة على افتراض أن معدلات التضخم بدايةً كانت مرتفعة.

3. الجمع المسبق والنقدي للزكاة مع تأجيل التوزيع: تُمكن هذه الآلية من التأثير المضاعف على الكتلة النقدية، كما تؤثر على الاستهلاك إلاّ أن تأجيل توزيع الزكاة قد ناقشنا أثره من خلال انتقال المنحنى IS إلى IS_1، وعليه فإن أثر الجمع المسبق سيرتكز على الخفض من المعروض النقدي وبالتالي سينزاح منحنى LM_1 نحو الأعلى إلى LM_2 نظرا لارتباطه بعلاقة عكسية مع الزكاة. وبذلك يصبح مستوى الدخل Y^*_3 وبذلك يصبح الاقتصاد قريب من الوضع المرغوب وهو تحقيق معدلات منخفضة للتضخم.

4. توجيه الزكاة لزيادة العرض الكلي: إضافة إلى الجانب النقديّ من ظاهرة التضخّم ينحى الرواد الهيكليّين Structuralists اتجاهًا آخر يرى في التضخّم ظاهرة اقتصاديّة واجتماعية ترجع إلى الاختلالات الهيكليّة الموجودة بصفة خاصة في الاقتصاديّات المختلفة. وقد كان شولتز [1] أول من لفت النظر إلى أهمية التحليل الهيكليّ للتضخّم الذي يبين وجود خلل هيكليّ ناشئ عن عجز بنيان العرض عن التغير ليتلاءم مع تغير بنيان الطلب، نظرًا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجيّ. وفي هذه الحالة يمكن أن توجه الزكاة من أجل تحفيز ورفع العرض الكلي، مع افتراض وجود قوى عاطلة ، وبذلك يصبح هناك توازن بين قوى الطلب وقوى العرض أو تتقلص الفجوة بين العرض والطلب، وبذلك ينزاح منحنى IS_1 إلى IS_2 مؤثرا على مستوى الناتج والدخل التوازني مرة أخرى.

2. مساهمة الزكاة في علاج الركود :

يمكن للزكاة أن تلعب دورا مهم في علاج الركود الاقتصادي، وذلك برفع الطلب الكلي، فالزكاة دافع للأموال نحو الاستثمار، ونظراً لأن الإسلام لا يتعامل بالفائدة، فإن هذه الاستثمارات ستكون في

1- See: schulz : Recent inflation in the united states; study paper No. 1 . Joint Economic committee in: study of Employment, Growth and price level ;Washington D. c. ,1979.

أصول إنتاجية تحتفظ بالقيمة الحقيقية لرأس المال في صورة قوة شرائية حقيقية وذلك من خلال الآليات الآتية:

1. **دوام دفع الزكاة طوال العام:** أشار الإمام أبو عبيد إلى ذلك فقال "ولم يأت عنه صلى الله عليه وسلم أنه وقَّت للزكاة يوماً من الزمان معلوماً، إنما أوجبها في كل عام مرة وذلك أن الناس تختلف عليهم استفادة المال، فيفيد الرجل نصاب المال في الشهر، ويملكه الآخر في الشهر الثاني، ويكون الثالث في الشهر الذي بعدهما، ثم شهور السنة كلها" . ومعنى ذلك أن تأثير الزكاة في الحد من الركود الاقتصادي يستمر على مدار العام بالكامل، ويلاحقه إلى أن تختفي مشكلة الركود الاقتصادي.

2. تمكن الزكاة من خلال سهم الغارمين -وهم الذين لزمتهم ديونهم وعجزوا عن سدادها ولم يكن دينهم في معصية – من مزاولة حرفته، ومن ثم فإنه لن يحتاج إلى الزكاة مرة أخرى نظرا لأنه قام أول مرة بشراء ما يلزمه لمزاولة حرفته أو تجارته أو زراعته، ويستفيد الاقتصاد الوطني من استغلال هذه الطاقات العاطلة بتحويلها إلى طاقات منتجة، كما أن الدخول التي يحققها الأفراد من مزاولة حرفهم وأعمالهم بفضل سهم الغارمين، تخلق طلبا إضافيا، أي زيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة الإنتاج عن طريق المضاعف والى زيادة الاستثمار عن طريق المعجل[1].

كما أنه في حالات الانكماش والركود تلجأ الدولة إلى استعمال الأدوات الإيرادية المتعلقة بالزكاة من أجل التأثير في حركية النشاط الاقتصادي، ومن بين طرق التأثير نذكر ما يلي:

1. **الجمع العيني للزكاة:** إذ تستطيع السلطات النقدية أن تجبي الزكاة عينا [2]، كما يمكنها أن تقوم بتوزيع ما جمعته بصور نقدية، مما يعني إضافة كمية من النقود إلى التداول، فيزيد حجم الطلب الفعلي، فترتفع الأسعار فيحدث الانتعاش الاقتصادي المرغوب[3].

كما يمكن تحصيل الزكاة عينا في صورة سلع لا نقود ممن تجب عليهم، وتوزيعها عينا على مستحقيها، ولا شك أن ذلك يخفف من حدة و شرور الكساد إذ يؤدي ذلك إلى تخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة و سد باب الادخار أمام آخذي الزكاة، و بالرجوع إلى تراثنا الفقهي فقد وجدنا الإمام الشوكاني في كتابه السيل الجرار يقول: الثابت في أيام النبوة أن الزكاة كانت تؤخذ من عين المال الذي تجب فيه، وذلك معلوم لا شك فيه، و في قوله ρ ما يدل عليه كقوله ρ لمعاذ لما بعثه إلى اليمن : « خذ الحب من الحب، والشاة من الغنم، و البعير من الإبل والبقر من البقر»[4].

2. **زيادة الإنفاق الاستهلاكي الزكوي:** من خلال رفع نسب التوزيع النوعي ضمن الأصناف الثمانية فالإمام ابن قدامة يقول: "يجوز أن يقتصر على صنف واحد من الأصناف الثمانية ويجوز أن يعطيها شخصاً واحداً"، وبذلك فالزكاة تحفز الاستثمار من خلال زيادة الاستهلاك ومن ثمّ الإنتاج حيث أن إنفاق الزكاة على مصارفها من مساكين وفقراء وابن السبيل يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي الاستهلاكي لهذه الفئة مما يؤثر على قطاع الإنتاج فيرتفع حجم الإنتاج لمواجهة زيادة الطلب الكلي مما يزيد من حركة المبادلات ويُسهم في تغيير مستويات الركود والانكماش ومضاعفة معدلات النمو الاقتصادي[5].

3. **الدفع المسبق للزكاة:** وإذا كانت موارد الزكاة غير قادرة على مجابهة حال الركود الاقتصادي، فإن بعض الفقهاء لا يرى بأساً في أن يخرج المسلم زكاته قبل حلها بثلاث سنوات، لأنه تعجيل لها بعد وجوب النصاب، ويستشهد أبو عبيد بما رواه الحكم بن عتبة فقال:(بعث رسول الله ρ على الصدقة، فأتى العباس يسأله صدقة ماله، فقال: قد عجلت لرسول الله ρ فقال : «صدق عمي قد تعجلنا منه صدقة سنتين » نخرج من ذلك إمكان تعجيل دفع الزكاة إذا كانت حال المجتمع ماسة إلى الأموال وخصوصاً

---

1. مجدي عبد الفتاح سليمان، **دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي**، مجلة الوعي الإسلامي، العدد: 532، سبتمبر 2010، الكويت. http://alwaei.com/topics/view/article_new.php?sdd=115&issue=445.
2. محمد منذر قحف، **الاقتصاد الإسلامي**، دار القلم، الكويت، ط 1، 1979، ص: 210 .
3. جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص: 245 .
4. مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق، ص ص : 342 – 345 .
5. ناصر مراد، **دور الزكاة في ترقية الاستثمار**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي : دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة و دورها في مكافحة ظاهرة الفقر، مرجع سابق، ص ص: 2 – 3 .

حاجة المضرورين من الأزمات الاقتصادية ولا شك أن ذلك بغرض المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وكذلك التخفيف من حدة الركود الاقتصادي[1].

4. **تأخير جمع الزكاة :** في المقابل قد تلجأ الدولة إلى تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقد ثبت أن الرسول الله ρ قد أخرها على بعض الصحابة على أن تبقى دينا عليهم[2]، كما ثبت أن عمر بن الخطاب τ كان قد أخرها في عام الرمادة والذي كان في أواخر السنة السابعة عشرة للهجرة عندما أصاب الجدب و القحط شبه الجزيرة العربية، ولم يرسل الخليفة عماله إلى الأمصار لجمع الزكاة بل أخلاها مراعاة للظروف و الأوضاع الاقتصادية المتدهورة آنذاك و يقول ابن ذياب (إن عمر أخر الصدقة عام الرمادة)[3].

والشكل الموالي يوضح آليات عمل الزكاة من أجل الحد من الركود.

الشكل6:

دور الزكاة في علاج الركود

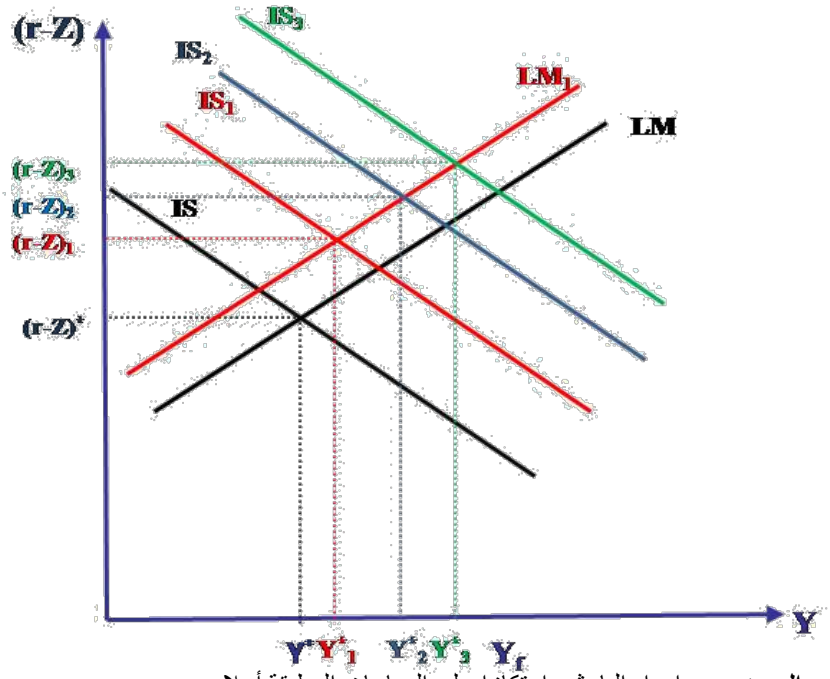

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على السياسات المطبقة أعلاه.

يبين الشكل أعلاه أن الاقتصاد في حالة ركود حيث أن الدخل التوازني Y^* أصغر من الدخل في التشغيل التام Y_f وعليه فإن السياسات التي تطبق من أجل علاج الركود ستعمل على الاقتراب من مستوى الدخل في التشغيل التام وذلك وفقا للتحليل الآتي:

1. تستهدف الزكاة الرفع من الاستثمار وذلك من خلال سهم الغارمين، أو إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة، وبذلك يرتفع مستوى الاستثمار وتصبح معادلة الاستثمار من الشكل الآتي:

$I = I_0 + (1\text{-}d) \times z\,(Y\,(£ + j\,(1–b)) + K_n) - \mu(r\text{-}Z)$ وذلك ما يؤدي إلى انزياح منحنى IS نحوا اليمين إلى IS_1، في حين أن جمع النقدي للزكاة يخفض من المعروض النقدي وبالتالي ينزاح منحنى LM نحو اليسار، إلا أن انتقال منحنى IS أكبر من الانتقال في منحنى LM، وذلك نتيجة لأثر المضاعف. وبذلك نحصل على مستوى جديد في التوازن موافق لـ Y^*_1. إلا أن التغير في مستوى الدخل يكون منخفض بسبب أثر السياسة النقدية الانكماشية (جمع الزكاة نقدية).

2. الزيادة في مستوى الدخل من Y^* إلى Y_1 يؤدي إلى زيادة الاستهلاك على اعتبار ارتباط هذا الأخير

1. مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**، مرجع سابق، ص: 344.
2. صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص: 512 .
3. فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي**، البنك الإسلامي – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 2003، ص : 138.

بالدخل مما يؤدي إلى رفع الطلب الكلي وبالتالي ينزاح منحنى IS_1 إلى الأعلى كما هو مبين في الشكل ويصبح الاقتصاد عند مستوى دخل جديد Y^*_2.

3. الزيادة في مستوى الاستهلاك نتيجة لل زيادة في الإنفاق الاستهلاكي الزكوي، على اعتبار أن دالة الاستهلاك تكتب من الشكل $(C = Y (dZ(£ + j (1–b)) + b) + dZK_n)$ وبذلك يرتفع مستوى الطلب الكلي AD، وتصبح الزكاة كأداة مالية توسعية، ما يؤدي إلى انتقال منحنى IS_2 إلى IS_3 ويصبح مستوى الدخل Y^*_3. وبذلك يقترب الاقتصاد إلى مستوى التشغيل التام.

مع الإشارة إلى ضرورة التنسيق بين الآليات المختلفة للسياسة المالية والنقدية بحسب أطروحات الاقتصاد الإسلامي، من أجل العلاج النهائي لحالات التضخم والانكماش أو الركود بحسب حالات الاقتصاد.

رابعا – دور الزكاة في النمو ومحاربة البطالة والفقر دراسة حالة الجزائر

هذا الجزء من الدراسة سيحوي شقين، الشق الأول يرتكز على تتبع واقع صندوق الزكاة الجزائري كتجربة حديثة، والدور الذي يكتسيه في مساعدة الفقراء، وتشجيع المشاريع. أمّا الشق الثاني فهو دراسة لمستوى الزكاة الجزائرية المُفترضة ارتكازا على المعطيات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وما تسُهم فيه هذه القيم الافتراضية لو تمّ حقيقة تطبيقها وتحصيلها من تغير جوهري في مستوى العديد من المتغيرات الاقتصادية.

1. واقع صندوق الزكاة الجزائري:

1.1 تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال:

بدأت تجربة صندوق الزكاة كتجربة وليدة بالجزائر ابتداء من سنة 1424 هـ الموافق لسنة 2003 م ولم تتجاوز الأموال المحصلة مبلغ مائة وعشرون مليون دينار وازداد معدل نمو حصيلة الزكاة للسنوات 2004، 2005، 2006 بينما نُسجل انخفاض في معدل نمو حصيلة صندوق الزكاة لسنتي 2007 و 2008 بمعدل -1% و – 11% على التوالي، في حين بلغت سنة 2009 ستة مائة وأربعة عشر مليون دينار جزائري بمعدل نمو 420 % مقارنة بسنة 2003.

الجدول 1:

تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال للفترة 2003 – 2009

السنوات	2003/1424	2004/1425	2005/1426	2006/1427	2007/1428	2008/1429	2009/1430
حصيلة الزكاة (دج)	118158269.4	200527635.5	367187942.8	483584931.3	478922597	427179898.3	614000000
نسبة النمو %	/	70	83	32	-1	- 11	44

Source: www.marwakf-dz.org/2010-01-06-10-02-09.html/ 21/07/2011.

الشكل 7:

تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال للفترة 2003 – 2009

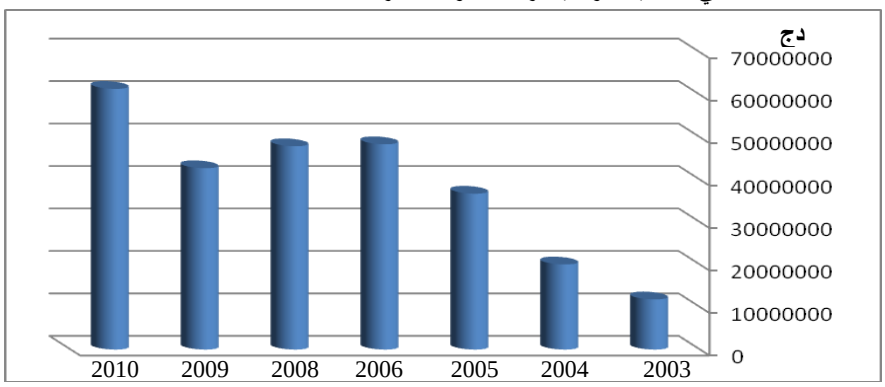

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على معطيات الجدول 1.

ويجدر التأشير أن مستوى حصيلة الزكاة بصندوق الزكاة الجزائري بعيدة عن واقع الثروة والنشاط الاقتصادي الجزائري، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها أن التجربة حديثة، كما أن المواطن مُزعزع الثقة في كل ما تعلق بالدولة، ويُفضل توزيع حصيلة زكاته بنفسه. والثاني أن أصحاب رؤوس الأموال لهم التزامات اجتماعية اتجاه الفقراء والمعوزين فيفضل الإشراف الشخصي على توزيعها، ثالثا عزوف الكثير من أصحاب رؤوس الأموال على أداء فريضة الزكاة .

2.1 تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر:

بالنسبة لزكاة الفطر وهي شعيرة لا ترتبط بالنصاب، بل تُفرض على كل سكان البلد، فنُسجل من الجدول رقم 2 نمو حصيلة زكاة الفطر وبلغت أعلى نسبة لها سنة 2005 بمعدل 124 % أما نسبة النمو لسنة 2009 مقارنة بسنة 2003 بلغت 367 % وهو ما يُؤشر على تنامي حصيلة زكاة الفطر المُقدمة لصندوق الزكاة، ولعل الذي ساهم في نمو الحصيلة دور المساجد في عملية التوعية والدعوة لجمع زكاة الفطر وتوزيعها بشكل منظم لمن يستحقها. لكن برغم ذلك فإن عدد السكان الذين قدموا زكاتهم لمؤسسة صندوق الزكاة سنة 2003 بلغ 577890 [1] بنسبة 1.66 % [2] من إجمالي سكان الجزائر، وشهد عدد السكان الذين يقدمون زكاتهم للصندوق نموا بلغ أعلى نسبة له سنة 2006 بـ 9.21 % أي بإجمالي عدد سكان 320611684.4 .

الجدول 2:

تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الفطر للفترة 2003 – 2009

السنوات	2003/1424	2004/1425	2005/1426	2006/1427	2007/1428	2008/1429	2009/1430
حصيلة الزكاة (دج)	57789028.6	114986744	257155895.	320611684.	262178602.	241944201.	270000000
عدد المزكين*	577890	1149867	2571559	3206117	2621786	2419442	2700000
نسبة النمو %*	/	99	124	25	- 18	- 8	12
نسبة المزكيين بالنسبة لإجمالي السكان % *	1.66	3.30	7.39	9.21	7.53	6.95	7.76

Source: www.marwakf-dz.org/2010-01-06-10-02-09.html/ 21/07/2011.

* من حساب الباحثين

كما سجل عدد الأُسر المستفيدة من زكاة الفطر نموا متناسبا مع نمو حصيلة الزكاة حيث تكفل صندوق الزكاة سنة 2009 بـ 165620 عائلة معوزة في حين كان عدد العائلات المُتكفل بها سنة 2003، 21000 عائلة. أي بمعدل نمو 688.66% مقارنة بسنة 2003.

الجدول 3:

تنامي عدد العائلات التي تكفل بها الصندوق بعنوان زكاة الفطر

	2003/1424	2004/1425	2005/1426	2006/1427	2007/1428	2008/1429	2009/1930
عدد العائلات المستفيدة	21000	35500	53500	62500	22562	150598	165620
نسبة نمو عدد العائلات %*	/	69	51	17	- 64	567	10
قيمة المبالغ المقدمة (دج) *	2751.86	3239.06	4806.65	5129.79	11620.36	1606.56	1630.24

Source: www.marwakf-dz.org/2010-01-06-10-02-09.html/ 21/07/2011.

* من حساب الباحثين ارتكازا على المعطيات السابقة.

1. عدد المزكين تم حسابه بالعلاقة الآتية: حصيلة الزكاة / 100 على اعتبار أن قيمة زكاة الفطر 100 دج.
2 . نسبة المزكيين الذين قدموا زكاتهم لصندوق الزكاة بالنسبة لإجمالي السكان، تم حسابها من خلال قسمة عدد المزكين على إجمالي السكان البالغ34,8 مليون نسمة بحسب إحصائيات 2008.

الشكل 8:

تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال للفترة 2003 – 2009

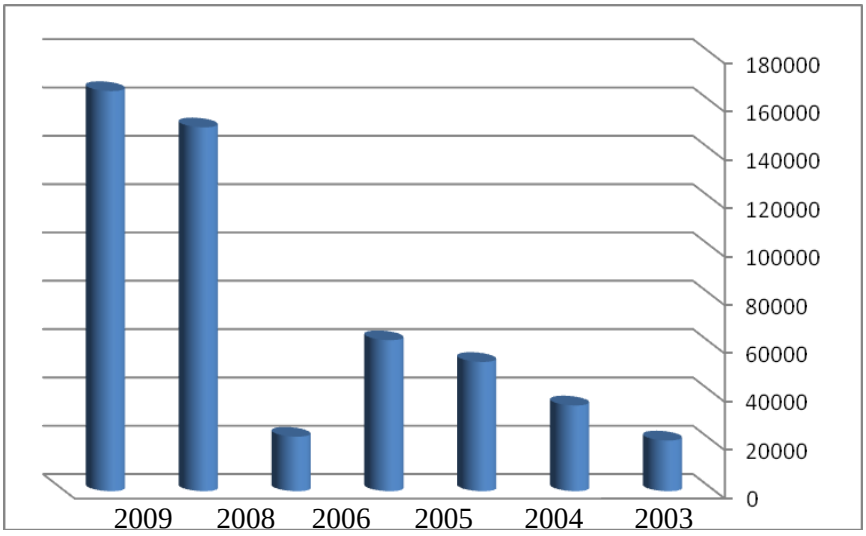

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على معطيات الجدول 3.

أما بخصوص المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة فهي الأخرى شهدت نموا خلال الفترة 2004-2009 بلغ عدد المشاريع الممولة 1200 سنة 2009 وهو أكبر رقم للفترة، بتكلفة [1] 153500 (د ج) لكل مشروع.

الجدول 4:

تنامي عدد المشاريع الممولة من صندوق الزكاة

	2004/1425	2005/1426	2006/1427	2007/1428	2008/1429	1430/2009
عدد المشاريع	256	466	857	1147	800	1200
نسبة النمو %*	/	82	84	34	- 30	50
تكلفة المشروع (دج)*	234993.32	236387.09	169282.94	125263.10	160192.46	153500

Source: www.marwakf-dz.org/2010-01-06-10-02-09.html/ 21/07/2011.

* من حساب الباحثين ارتكازا على المعطيات السابقة.

2. حصيلة الزكاة المفترضة في الجزائر وآثارها الاقتصادية

1.2 مستوى الزكاة المفترض:

قبل أن نقوم بحساب مستوى الزكاة والناتج عن الدخول الجارية والادخار ورأس المال نتطرق لمستوى الناتج الوطني وبعض المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة بالموضوعة.

1 . تم حساب تكلفة المشروع وذلك بالعلاقة الآتية: حصيلة الزكاة الموجهة للاستثمار/ عدد المشاريع. وبخصوص حصيلة الزكاة الموجهة للاستثمار فتم حسابها بالعلاقة الآتية: RI = (1-d) R حيث افترضنا d وهو النسبة من قيمة الزكاة التي توجه للاستهلاك ويساوي 0.7.

الجدول 5:

تطور الناتج الداخلي الخام للفترة 2001-2009 بطريقة القيمة المضافة

مليون دج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة	412119.5	417225.2	515281.7	580505.6	581615.8	641285	704200.7	711754	926372
المحروقات	1443928.1	1477033.6	1868889.6	2319823.6	3352878.4	3882227.8	4089308.6	4997554.5	3109078.9
الأشغال العامة النفطية	38388	39998.5	44199.9	49294	58992.2	64265.4	92368.8	86719.5	94767.1
الصناعات غير البترولية	315230.5	337556.2	355370.6	390542.2	420121.2	444369.7	463658.7	519501.1	573066.6
البناء والأشغال العمومية	320507.1	369939.3	401014.4	458674	505423.8	610071.1	732720.7	869988.6	1000054.9
الاتصالات والمواصلات	303693.5	340983.3	390551.2	511557.9	644828.1	753781.2	830085.4	863565.8	914362.4
التجارة	476208.8	509285.6	552179.9	607052.6	668130	728366.7	833008.4	1003199.4	1151623.6
الخدمات	141882.9	153889.6	169482.5	183559.5	205771.1	226224.6	247602.2	280262.6	318574.1
مجموع القيم المضافة	**3451958.4**	**3645911.3**	**4296969.8**	**5101009.4**	**6437760.6**	**7350591.5**	**7992953.5**	**9332545.5**	**8087899.6**
ضريبة القيمة المضافة	**199229.4**	**249147.4**	**260070.6**	**307340.8**	**350130.2**	**378722.6**	**398139.1**	**489047**	**542063.2**
حقوق جمركية	**103683**	**128355**	**143000**	**138838**	**143888**	**113402**	**132653**	**164882**	**169055**
GDP	**3754870.8**	**4023413.7**	**4700040.4**	**5547188.2**	**6931778.8**	**7842716.1**	**8523745.6**	**9986474.5**	**8799017.8**
نمو GDP %	**/**	**7.15**	**16.82**	**18.02**	**24.96**	**13.14**	**8.68**	**17.16**	**-11.89**

Source: www.ons.dz./ 21/07/2011

من المؤشرات الاقتصادية أعلاه يتبين لنا أن الاقتصاد شهد تحسن ملحوظ حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام من 3754870.8 مليون دج سنة 2001 إلى 9986474.5 مليون دج عام 2008. بلغ النمو سنة 2008 أقصاه بمعدل 17.16% بينما سجلت الجزائر معدل النمو لسنة 2008 مقارنة بسنة 2000 بلغ 165.96%.

1.1.2 حساب زكاة الدخول الجارية (R_y)

الجدول 6:

زكاة الدخول الجارية 2001-2009

مليون دج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
زكاة الزراعة	20605.975	20861.26	25764.085	29025.28	29080.79	32064.25	35210.035	35587.7	46318.6
زكاة المحروقات	288785.62	295406.72	373777.92	463964.72	670575.68	776445.56	817861.72	999510.9	621815.78
زكاة الأشغال العامة النفطية	7677.6	7999.7	8839.98	9858.8	11798.44	12853.08	18473.76	17343.9	18953.42
زكاة الصناعات غير البترولية	7880.7625	337556.2	355370.6	390542.2	420121.2	444369.7	463658.7	463658.7	463658.7
زكاة البناء والأشغال العمومية	8012.6775	9248.4825	10025.36	11466.85	12635.595	15251.7775	18318.0175	21749.715	25001.3725
زكاة الاتصالات والمواصلات	7592.3375	340983.3	390551.2	511557.9	644828.1	753781.3	830085.4	830085.4	830085.4
زكاة التجارة	11905.22	12732.14	13804.4975	15176.315	16703.25	18209.1675	20825.21	25079.985	28790.59
زكاة الخدمات	3547.0725	3847.24	4237.0625	4588.9875	5144.2775	5655.615	6190.055	7006.565	7964.3525
مجموع الزكاة	**356007.265**	**1028635.043**	**1182370.7**	**1436181.053**	**1810887.333**	**2058630.45**	**2210622.898**	**2400022.865**	**2042588.215**
الوسط المرجح Z	**0.1031**	**0.2821**	**0.2752**	**0.2815**	**0.2813**	**0.2801**	**0.2766**	**0.2572**	**0.2525**
الضريبة على القيمة المضافة	199229.4	249147.4	260070.6	307340.8	350130.2	378722.6	398139.1	489047	542063.2
حقوق الجمركية	103683	128355	143000	138838	143888	113402	132653	164882	169055
ض ق م + حقوق جمركية	**302912.4**	**377502.4**	**403070.6**	**446178.8**	**494018.2**	**492124.6**	**530792.1**	**653929**	**711118.2**
الزكاة الدخول الجارية R_y	**356007.27**	**1028635.04**	**1182370.71**	**1436181.05**	**1810887.33**	**2058630.45**	**2210622.90**	**2400022.87**	**2042588.22**

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على المعلومات الإحصائية في الجدول 5.

وقد تم حساب زكاة الدخول الجارية باحتساب الزكاة التي تترتب على كل قيمة مضافة لكل قطاع، مضروبة في معدل الزكاة [1] المقابل. وقد افترضنا أن القيم الجزئية المكونة لكل قطاع أكبر من قيمة النصاب.

2.1.2 حساب زكاة رأس المال (R_k)

تتبع الناتج بطريقة الإنفاق يمكننا من معرفة قيمة تراكم رأس المال وكذا التغير في المخزون ومن ثم يمكننا من احتساب قيمة الزكاة الناتجة عن رأس المال.

الجدول 7:

الناتج بطريقة الإنفاق للفترة 2001-2009

مليون دج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنفاق العائلي	1817277.4	1955242	2090638	2333218.5	2510479.4	2647004.7	2893221.4	3274309.9	3677560.6
الإنفاق الحكومي	173334.5	218828.7	243281	260310.7	251126.9	299672.9	300236.5	397321.8	444603
الإنفاق الاستثماري	2103.7	2168.5	2247	2476	2824.8	3158.4	3205.1	3805	4126.2
إنفاق المؤسسات المالية	7332.4	14172.7	15375.3	18650.3	22647.2	22770.3	31880.4	39549.4	46253
تراكم رأس المال الثابت	965462.5	1111309.3	1265164.5	1476902.6	1691640.3	1967261.9	2444911.7	3228343.2	3811419.1
التغير في المخزون	169139.4	275073.1	328424.5	569848.2	703838	616642.3	775494.1	915888.6	874426.8
صادرات السلع والخدمات	1550898.4	1605789.6	2008951.3	2462919.6	3569649.3	4149706.9	4400855.8	5298034	3524401.1
واردات السلع والخدمات	930677.5	1159170.2	1254041.2	1577137.7	1820427.1	1863501.3	2326059.4	3170777.2	3583772
الناتج الداخلي الخام	**3754870.8**	**4023413.7**	**4700040.4**	**5547188.2**	**6931778.8**	**7842716.1**	**8523745.6**	**9986474.7**	**8799017.8**

Source: www.ons.dz./ 21/07/2011

ومن الجدول أعلاه يمكن احتساب قيمة الزكاة المُترتبة على رأس المال[2] كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول 8:

زكاة رأس المال للفترة 2001-2009

مليون د ج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
زكاة تراكم رأس المال الثابت	24136.5625	27782.7325	31629.1125	36922.565	42291.008	49181.5475	61122.7925	80708.58	95285.4775
زكاة التغير في المخزون	4228.485	6876.8275	8210.6125	14246.205	17595.95	15416.0575	19387.3525	22897.215	21860.67
مجموع زكاة رأس المال R_k	28365.0475	34659.56	39839.725	51168.77	59886.958	64597.605	80510.145	103605.795	117146.1475

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على المعلومات الإحصائية فى الجدول 7.

3.1.2 حساب زكاة الادخار (R_S)

يمكننا احتساب الزكاة الناتجة عن الادخار وذلك باحتساب الادخار المتاح مضروب في نسبة الزكاة المفروضة على المدخرات z= 0.025 وبذلك نحصل على النوع الثالث من الزكاة.

الجدول 9:

زكاة رأس المال للفترة 2001-2009

مليون د ج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الادخار المتاح	98896.786	124083.768	167513.087	216091.883	274436.691	295168.755	319437.656	347760.837	38673.21
زكاة الادخار*	**2472.42**	**3102.09**	**4187.83**	**5402.30**	**6860.92**	**7379.22**	**7985.94**	**8694.02**	**9516.83**

المصدر: - أحمد سلامي، محمد شيخي، **تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 06، 2008، ص 141.
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (المديرية المركزية بالجزائر).
* من احتساب الباحثين.

1. قطاع الزراعة Z = 0.05 ، أما قطاعي المحروقات والأشغال العامة النفطية يطبق عليها حكم الركاز، لما نحى إليه غير قليل من الفقهاء في وجوب إخراج زكاة المحروقات ولو كانت مملوكة للدولة. وهو القرار الصادر مؤخرا من مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف بوجوب إخراج زكاة مقدارها 20 % على (الركاز) وهو كل ما يخرج من باطن الأرض ويشمل البترول ومشتقاته والمعادن ما عدا الذهب والفضة. وجاء قرار الأزهر الشريف ليفك الاشتباك الدائر بين علماء الدين الذين ينقسمون إلى رأيين في موضوع فرض الزكاة على الدول، أحدهما يرى أن الدول يجب عليها صرف الزكاة في مصارفها الشرعية المنصوص عليها في القرآن الكريم، والآخر يرى أن الدول ليست ملزمة بدفع زكاة طالما أنها تنفق بالفعل على مواطنيها، ومنذ فترة كبيرة وهذا الموضوع مثار على الساحة الفقهية، ولكن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الإدلاء بفتوى شرعية تخرج عن مؤسسة كبيرة مثل مجمع البحوث الإسلامية وهو أعلى جهة علمية بالأزهر الشريف تفصل في الخلاف المثار.
أما باقي القطاعات فاعتبرنا أن معدل الزكاة Z = 0.025، كما استخرجنا الوسط المرجح لمعدل الزكاة المبين في الجدول.

2 . بالنسبة لزكاة رأس المال يمكن حسابها من خلال جمع كل من تراكم رأس المال الثابت والتغير في المخزون مضروبة في معدل الزكاة0.025.

وبذلك يُمكن احتساب إجمالي حصيلة الزكاة الناتجة عن الدخول الجارية، ورأس المال والادخار كما هو مبين في الجدول 10.

الجدول 10:

قيمة الزكاة الكلية المفترضة للفترة 2001-2009

مليون دج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
زكاة الدخول الجارية	356007.27	1028635.04	1182370.71	1436181.05	1810887.33	2058630.45	2210622.90	2400022.87	2042588.22
زكاة رأس المال	28365.05	34659.56	39839.73	51168.77	59886.96	64597.61	80510.15	103605.80	117146.15
الزكاة الادخار	2472.42	3102.09	4187.83	5402.30	6860.92	7379.22	7985.94	8694.02	9516.83
الزكاة الكلية R	**386844.73**	**1066396.70**	**1226398.26**	**1492752.12**	**1877635.21**	**2130607.27**	**2299118.98**	**2512322.68**	**2169251.19**

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على المعطيات السابقة.

الشكل 9:

قيمة الزكاة الكلية المفترضة للفترة 2001-2009

الوحدة: مليون دج

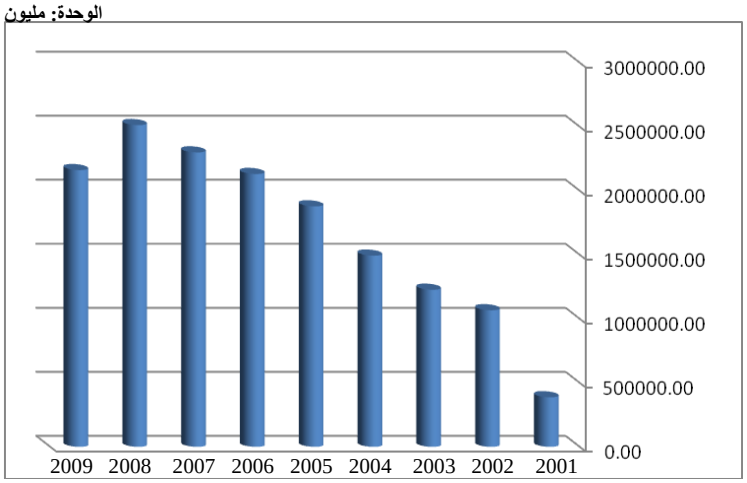

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على معطيات الجدول 10.

2.2 أثر الزكاة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

1.2.2 الأثر على الاستهلاك العائلي:

في الجزء النظري المتعلق بأثر الزكاة على دالة الاستهلاك تم صياغة المعادلة السلوكية للاستهلاك من الشكل الآتي:

$$C_2 = C_1 + R_c = d \times R = d \times Z\ (\mathbf{Y\ (1 + £ + j - b)} + K_n) + bY$$

حيث d تمثل نسبة الزكاة الموجهة للاستهلاك والذي نفترض أنه يساوي 0.7 وعليه يمكن احتساب قيمة الزكاة الموجهة للاستهلاك وقيمة الاستهلاك العائلي الجديد.

الجدول 11:

التغير في قيمة الاستهلاك العائلي بعد تطبيق الزكاة للفترة 2001-2009

مليون دج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
R_C	270791.31	746477.69	858478.78	1044926.48	1314344.65	1491425.09	1609383.29	1758625.88	1512490.83
C	1817277.4	1955242	2090638	2333218.5	2510479.4	2647004.7	2893221.4	3274309.9	3677560.6
C + Rc	/	**2226033.31**	**2837115.69**	**3191697.28**	**3555405.88**	**3961349.35**	**4384646.49**	**4883693.19**	**5436186.48**

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على المعطيات السابقة.

كما يُمكننا احتساب عدد العائلات التي تستفيد من الزكاة الموجهة للاستهلاك، على اعتبار أنه يتم تخصيص مبلغ قيمته 12000 دج[1] لكل عائلة شهريا لسداد احتياجاتها، أي ما قيمته 144000 دج سنويا. وبالتالي بقسمة قيمة الزكاة السنوية على المبلغ 144000 دج نحصل على عدد العائلات.

الجدول 12:

عدد العائلات التي تستفيد من الزكاة للفترة 2001- 2009

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
R_C مليون دج	270791.31	746477.69	858478.78	1044926.48	1314344.65	1491425.09	1609383.29	1758625.88	1512490.83	/
القيمة السنوية للأجر القاعدي المضمون دج	144000	144000	144000	144000	144000	144000	144000	144000	144000	144000
عدد الأشخاص المستفيدين(مليون)	/	1.88	5.18	5.96	7.26	9.13	10.36	11.18	12.21	10.54
نسبة المستفيدين إلى إجمالي السكان %*	/	5.4	14.9	17.1	20.9	26.2	29.8	32.1	35.1	30.3

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على المعطيات السابقة.

من مؤشرات الجدول أعلاه يتبين أن حصيلة الزكاة المتوقعة كفيلة بالقضاء عن الفقر بالجزائر، كما أن لها دور في إعادة توزيع الثروة وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 10:

العدد المفترض للعائلات التي تستفيد من الزكاة الموجهة للاستهلاك للفترة 2001-2009

الوحدة:مليون

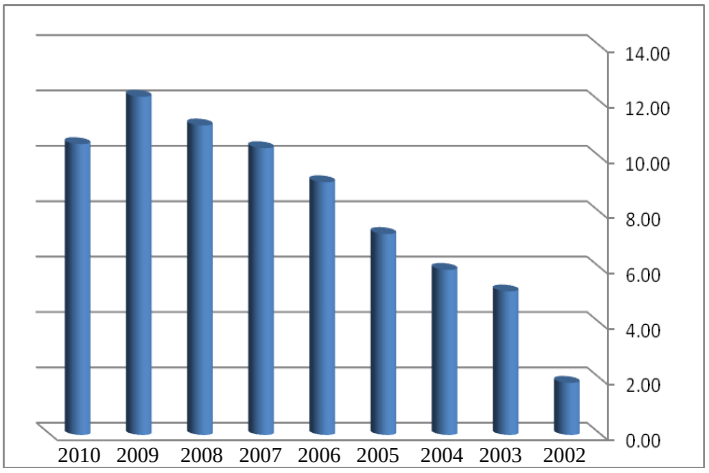

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على معطيات الجدول 12.

2.2.2 الأثر على الاستثمار والبطالة:

لدينا دالة الاستهلاك تكتب من الشكل الآتي : $I = I_1 + R_I = I_1 + (1\text{-}d)\ R$ وعليه يُمكن حساب قيمة الاستثمار الجديد بإضافة جزء الزكاة الموجه للاستثمار $R_I = (1 - d)\ x\ R$ كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول 13:

التغير في قيمة الاستثمار بعد تطبيق الزكاة للفترة 2001- 2009

مليون دج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
R_I	116053.42	319919.01	367919.48	447825.64	563290.56	639182.18	689735.70	753696.80	650775.36
**I	1144038	1402723.6	1611211.3	2067877.1	2420950.3	2609832.9	3255491.3	4187586.2	4736225.1
$I + R_I$	/	1518777.02	1931130.31	2435796.58	2868775.94	3173123.46	3894673.48	4877321.90	5489921.90

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على المعطيات السابقة.

1 . وهو قيمة الأجر القاعدي المضمون في الجزائر.

*. نحصل على نسبة المستفيدين إلى إجمالي السكان بقسمة عدد المستفيد على عدد السكان الإجمالي البالغ 34.8 مليون نسمة بحسب إحصائيات 2008.

** الاستثمار الإجمالي I يمثل مجموع الإنفاق الاستثماري وإنفاق المؤسسات المالية مضاف إليها تراكم رأس المال الثابت والتغير في المخزون.

كما يمكننا إعطاء تنبؤ لعدد المشاريع التي يمكن تمويلها من خلال الزكاة المخصصة للاستثمار، حيث نفترض تكلفة المشروع 1000000 دج، ومن ثمّ يُمكننا حساب عدد المشاريع التي يُمكن تأسيسها كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول 14:

عدد المشاريع الممولة من الزكاة للفترة 2001- 2009

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
R_I (مليون دج)	116053.42	319919.01	367919.48	447825.64	563290.56	639182.18	689735.70	753696.80	648210.36	/
تكلفة المشروع (دج)	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000	1000000
عدد المشاريع المنشأة	/	**116053**	**319919**	**367919**	**447826**	**563291**	**639182**	**689736**	**753697**	**650775**
عدد المشاريع التراكمي للفترة	/	**116053**	**435972**	**803892**	**1251718**	**1815008**	**2454190**	**3143926**	**3897623**	**4548398**

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على المعطيات السابقة.

ومن الجدول يتضح أن عدد المشاريع الناتجة عن الزكاة المُخصصة للاستثمار تعتبر كفيلة بتأسيس 4548398 مشروع صغير خلال فترة 2001-2009، أي تُمكن من توفير مناصب شغل تصل على الأقل في آخر الفترة إلى 4548398 منصب شغل، وهو ما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة ورفع من قيمة الإنتاج والناتج الوطني وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. كما يؤدي هذا التخصيص الاستثماري للزكاة إلى تحويل الأفراد من بطالين إلى منتجين بل إلى مزكين على اعتبار أن نصاب الزكاة 350000 دج، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نمو حصيلة الزكاة.

الشكل 11:

العدد التراكمي المفترض للمشاريع المنشأة من الزكاة الموجهة للاستثمار للفترة 2001-2009

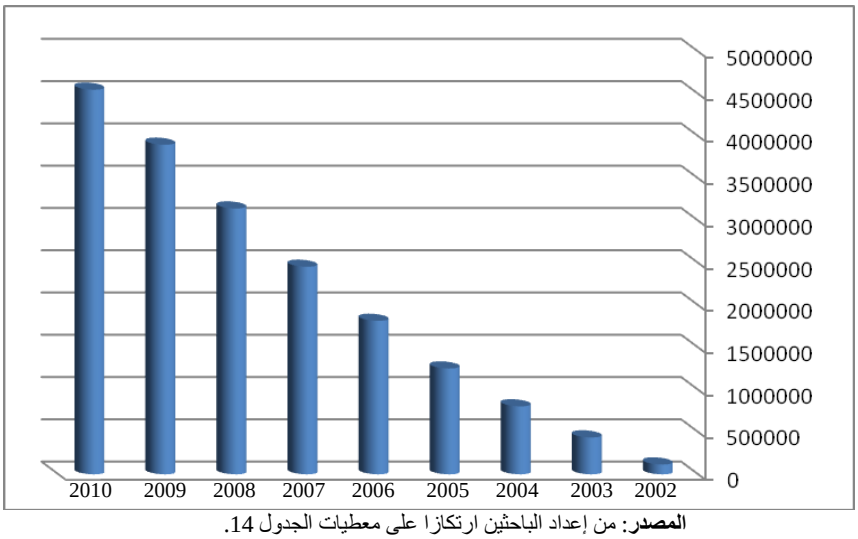

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على معطيات الجدول 14.

3.2.2 الأثر على الناتج الوطني الخام:

نمو الناتج هو حصيلة نمو أحد مكوناته وعليه يمكن أن نكتب معادلة نمو الناتج بالشكل الآتي:

$$GDP\ \% = C\% + I\% + G\ \% + (X - M)\ \%$$

فالزيادة في قيمة الناتج تكون حصيلة لزيادة أحد مكوناته، ونفس الشأن بالنسبة لمعدل النمو، ومن الجدول الموالي يُمكننا مقارنة معدلات نمو الناتج للفترة 2001-2009 قبل تطبيق الزكاة وبعد تطبيقها.

الجدول 15:

مقارنة بين الناتج قبل وبعد تطبيق الزكاة للفترة 2001- 2009

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
3677560.6	3274309.9	2893221.4	2647004.7	2510479.4	2333218.5	2090638	1955242	1817277.4	الإنفاق العائلي
444603	397321.8	300236.5	299672.9	251126.9	260310.7	243281	218828.7	173334.5	الإنفاق الحكومي
4126.2	3805	3205.1	3158.4	2824.8	2476	2247	2168.5	2103.7	الإنفاق الاستثماري
46253	39549.4	31880.4	22770.3	22647.2	18650.3	15375.3	14172.7	7332.4	إنفاق المؤسسات المالية
3811419.1	3228343.2	2444911.7	1967261.9	1691640.3	1476902.6	1265164.5	1111309.3	965462.5	تراكم رأس المال الثابت
874426.8	915888.6	775494.1	616642.3	703838	569848.2	328424.5	275073.1	169139.4	التغير في المخزون
3524401.1	5298034	4400855.8	4149706.9	3569649.3	2462919.6	2008951.3	1605789.6	1550898.4	صادرات السلع والخدمات
3583772	3170777.2	2326059.4	1863501.3	1820427.1	1577137.7	1254041.2	1159170.2	930677.5	واردات السلع والخدمات
8799017.8	**9986474.7**	**8523745.6**	**7842716.1**	**6931778.8**	**5547188.2**	**4700040.4**	**4023413.7**	**3754870.8**	**الناتج الداخلي الخام (مليون دج)**
11.89-	**17.16**	**8.68**	**13.14**	**24.96**	**18.02**	**16.82**	**7.15**	**/**	**معدل نمو الناتج GDP %**
1758625.88	1609383.29	1491425.09	1314344.65	1044926.48	858478.78	746477.69	270791.31		R_C
5436186.5	4883693.2	4384646.5	3961349.3	3555405.9	3191697.3	2837115.7	2226033.3	1817277.4	الإنفاق العائلي الجديد
753696.80	689735.70	639182.18	563290.56	447825.64	367919.48	319919.01	116053.42		R_I
319919.01	319919.01	319919.01	319919.01	319919.01	319919.01	319919.01	319919.01	965462.5	تراكم رأس لمال الثابت الجديد
12285593.7	**10654352.87**	**9720351.31**	**8424530.92**	**6773586.5**	**5766437.1**	**4410258.43**	**3754870.8**	**3754870.8**	**الناتج بعد تطبيق الزكاة GDP_2 (مليون دج)**
-7.93	**15.31**	**9.61**	**15.38**	**24.37**	**17.47**	**30.75**	**17.45**	**/**	**معدل نمو الناتج GDP_2 %**
8799017.8	9986474.7	8523745.6	7842716.1	6931778.8	5547188.2	4700040.4	4023413.7	3754870.8	**الناتج قبل تطبيق الزكاة GDP**
1.29	**1.23**	**1.25**	**1.24**	**1.22**	**1.22**	**1.23**	**1.10**	**1.00**	**GDP_2 / GDP_1**

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على المعطيات السابقة.

ومن الجدول يتبين لنا أن حجم الناتج بعد تطبيق الزكاة أكبر منه قبل تطبيقها حيث بلغت الزيادة تقريبا سنة 2009 ما يقارب الثلث ($GDP_2 / GDP_1 = 1.29$)، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لمعدل نمو الناتج بعد تطبيق الزكاة، حيث سجلنا معدل نمو لـ GDP_1 و GDP_2 لسنة 2002، 7.15% و 17.45% على التوالي و 16.82% و 30.75% لسنة 2003، في حين يُسجل انخفاض نمو الناتج عموما لسنة 2009 ولعل ذلك أحد إفرازات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، وما ارتبط بها من انخفاض لأسعار النفط. إلاّ أن الانخفاض في معدل النمو في الاقتصاد الزكوي أقل منه في الاقتصاد قبل تطبيق الزكاة. والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل 12:

قيمة GDP قبل وبعد تطبيق الزكاة 2001- 2009

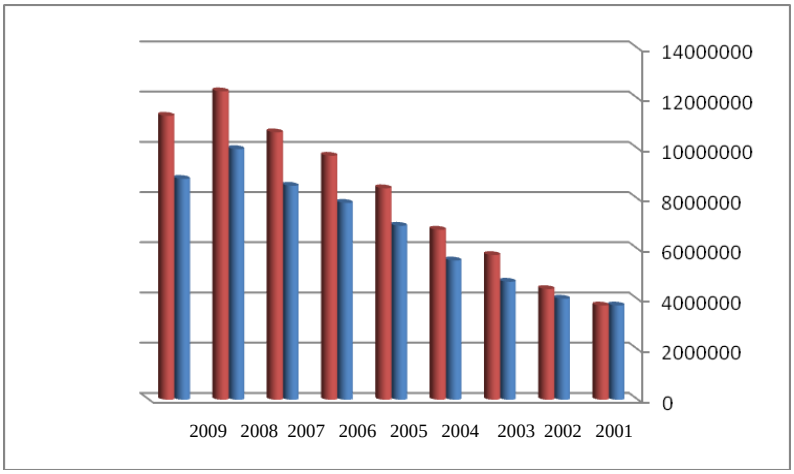

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على معطيات الجدول 15.

ختاما :

يمكن القول أنه و مذ بدايات إرهاصات الفكر الاقتصادي بشكل عام مرحلة التجاريين وصولا للفكر الكينزي مرورا بالكلاسيك برعيليه، وإشكالية الأزمة تتنمط [1] تاريخيا باضطراد صنوا مع تطوره –الفكر الاقتصادي- حتى بلغت الذروة وأصبح الاقتصاد الوضعي يوصم باقتصاد الأزمات[2].

على مستوى حقل التنظير للفكر الاقتصادي فُتح باب الجدل واسعا حول مدى كفاءة الأدوات الاقتصادية المالية والنقدية التي ارتكزت عليها تلك الأنظمة في معالجة، تجاوز، احتواء وتقليص أثر تلكم الأزمات.

تأريخيا المُثبت على مستوى التنظير والتأصيل، التنظيم والتطبيق أن تلك الأدوات عجزت بشكل مزمن في معالجة الحد الأدنى من تلكم الخلل الاقتصادي. بدءا بـ «الفكر الآدمي» الذي تباهى بـ «آلية السوق» أو ما يُؤصّل له بـ «اليد الخفية»، مرورا بقانون «المنافذ» لرائد المدرسة الكلاسيكية «جون باتيست ساي»، فتهاوت بذلك أهم مرتكزات الفكر الكلاسيكي بمعول «الكساد العظيم» «أزمة الخميس الأسود 1929». وهكذا فرضت « المدرسة الكنزية » نفسها باعتبار أطروحاتها النظرية هي المخرج الوحيد من مأزق « الفكر الرأسمالي » أو ما يسميه الاقتصادي « جون ماينرد كينز » بـ: « النظرية الكلاسيكية »[3]، وبكون ملاحظاتها الميدانية هي الحل الوحيد لمأزق الغرب وفائض السلع الصناعية التي أنتجتها ماكينات مصانع الثورة الصناعية هذا التفاؤل الليبرالي المفرط فيه بأفكار اللورد كينز أضحى مجانياً لا قيمة له بدخول عقد السبعينيات من القرن الماضي، وهكذا، تلكم الأزمة الحادة –أزمة الركود التضخمي- تحولت إلى مأزق تاريخي للنموذج الكنزي لم يستطع احتوائه أو تجاوزه وهكذا فلأول مرة تزاوج « التضخم » بـ « الركود » في تاريخ الاقتصاد، وهذا الوضع الجديد لا تمتلك « الكنزية » حلولاً سريعةً له، وهي غير قادرة أيضًا على الحد من تفاقمه، باعتباره وضع مستبعد نظرياً ضمن مرتكزاتها.

على ذلك فالتحدي الحقيقي هو هل ستفضي هذه الأزمات إلى نظرات جادة في تراثنا وموروثنا الإسلامي ؟ بعيدا عن ردات الأفعال، لنبدأ السير حثيثا في الطريق للانتقال الطويل للتحول إلى نظام اقتصادي إسلامي شامل بديل بأسس ومرتكزات نظرية أصيلة، تُعطي تفسيرات للظواهر الاقتصادية على المستوى القطري والدولي، وله (أي النظام) من إمكانيات التطبيق على أرض الواقع تجارب ميدانية (ولو على مستوى عالمنا الإسلامي) تكون وصفة فعّالة لحل المشكلات الاقتصادية الجاثمة، محققة بذلك عدالة اجتماعية.

هذه الدراسة في سياق " النظرات في تراثنا وموروثنا" جاءت محاولة من أجل إبراز دور فريضة الزكاة، من خلال إعادة نمذجة الدوال السلوكية الاقتصادية مع ما يتناسب وآراء الاقتصاد الإسلامي فيما تعلق بحرمة معدلات الفائدة، وما يتناسب مع مكانة تشريع الزكاة والدور الاقتصادي والاجتماعي التي تكتسيه، وقد استعنا بما لا يتعارض مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي والسلوك الاقتصادي من آراء المدرسة

---

1. يجدر التأشير أنه لا يكاد يخلو عقد من حدوث اضطراب واحد على الأقل سواء في شكل «مشكل»، بصفة «خلل»، أو بسقف «أزمة». هذا ما أشار إليه «تشارلز كيندلبرغر» (Charles Kindelberger) ضمن مؤلفه (Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises) وهو الأمر الذي حذا بالمنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لسنة 2008، القول أن «الأنظمة المالية المضطربة» تمثل عقبة وتحديا كبيرا يعصف باستقرار الاقتصاد العالمي.
For more detail see : www.weforum.org/pdf/globalrisk/report2008.pdf

2. وهو ما حذا بـ «آلن غرينسبان» (Allan Greenspan) (مدير الفدرالي الأمريكي لمدة 19 عاما) باختيار وصف العصر الذي تربعت فيه الرأسمالية على بلاط «التنظير» و«التنظيم» للاقتصاد بـ (The Age of Turbulence) وجعله عنوانا لمذكراته التي نشرها سنة 2007.

3. أنظر : جون ماينرد كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص1 .

الكينزية. وقد خلصنا في آخر الدراسة إلى ما يلي :

أولا: فيما تعلق بنمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة:

1. تصاغ معادلة الزكاة كالآتي:

$$R = Z\,(Y\,(£ + j\,(1–b)) + K_n)$$

2. المعادلة السلوكية للاستهلاك بعد تطبيق الزكاة تكتب من الشكل:

$$C = dZK_n + (\,dZ(£ + j\,(1–b)) + b)\,Y$$

3. وتكتب المعادلة السلوكية للاستثمار كما يلي:

$$I = I_0 + (1-d) \times z\,(Y\,(£ + j\,(1–b)) + K_n) - \mu(r-Z)$$

4. يُحدد التوازن لنموذج بسيط في اقتصاد إسلامي بالمعادلة الآتية:

$$Y^* = \frac{1}{(1-b)(1- z\,j) -z\,£ + m)} \times (ZK_n + I_0 + G_0 + X_0 – M_0)$$

5. في ظل الفرضيات المُحددة في الدراسة فإن المضاعف في الاقتصاد الإسلامي هو:

$$Ki \quad \frac{1}{(1-b)(1- z\,j) -z\,£ + m)}$$

بينما يساوي المضاعف في الاقتصاد الوضعي:

$$K_e = \frac{1}{(1 – b + m)}$$

ومن الواضح في ظل الفرضيات السابقة أن $K_e < K_i$

6. يُحدد التوازن لسوق النقد في اقتصاد لا ربوي – زكوي بالمعادلة الآتية:

$$Y^* = 1/\,\alpha\,(M_0 + g\,(r-Z))$$

7. يُحدد التوازن في سوق السلع والخدمات في اقتصاد لا ربوي – زكوي بتوليفات مختلفة من معدلات عائد المشاركة r ونسب الزكاة z وفقا للمعادلة الآتية:

$$Y = \frac{1}{(1-b)(1- z\,j) -z\,£ + m)} \times (zK_n + I_0 + G_0 + X_0 – M_0 - \mu(r-Z)$$

ثانيا: فيما تعلق بدور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

1. يجدر التأشير أن الزكاة تعتبر بهذا التوصيف أداة من أدوات السياسة النقدية والمالية توسعية أو انكماشية، وذلك من خلال الجمع النقدي أو العيني للزكاة أو الجمع المسبق أو تأجيل تحصيلها، أو من خلال تنويع صرفها على الموارد المختلفة بحسب حاجات الاقتصاد ووضعياته، وبذلك فإن الآثار التلقائية للزكاة أو التوجيهية، تعمل كأداة استقرار ذاتية مبنية داخل النظام الاقتصادي، وتُغذِّيه بحركة مستمرة وتُقلِّل أو تمنع حدوث التقلبات الاقتصادية.
2. كما أنه ليس بالضرورة أن تحقق الزكاة ضبط التضخم أو علاج الركود نهائيا، لأن ذلك يرتبط بمستويات الزكاة في الوطن، ومعدلات التضخم، وهو ما يعطي لدور الزكاة بعدا تفعيليا للسياسة المالية والنقدية، في حين يمكن الضبط والعلاج النهائي للتضخم والركود من خلال المواءمة بين الأدوات المختلفة للسياسة المالية والنقدية وفقا لأطروحات الاقتصاد الإسلامي. كما أن الزكاة تُسهم في إعادة توزيع الثروة، وتُمكن من تأسيس مناصب شغل كما تُسهم في تحقيق نمو الناتج.
3. يبرز الدور النقدي والمالي للزكاة كأداة من أدوات السياسة النقدية والمالية الساعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي، كما يمكن للدولة أن تؤثر على مستوى المتوسط المرجح لمعدل الزكاة تخفيضا أو رفعا من خلال استهدافها تمويل وتشجيع المشروعات ذات معدل الزكاة المرتفع أو العكس، بحسب حالة الاقتصاد.

4. كما أننا لم نتعرض لحالة التضخم الركودي التي نعتقد أنها خاصة بالمنهج الرأسمالي الذي يقوم على الآليات الربوية التي تلعب فيه التكتلات الاحتكارية دورا محوريا بشكل يجعلها تقاوم الآثار السلبية للركود والانكماش على الأسعار ومن ثم الحفاظ على معدلات الأرباح، بحيث يُستخدم التضخم سلاحا للحفاظ على معدل الربح، فالاحتكارات قادرة على الرغم من تناقص الطلب الحقيقي ومع توقع الهبوط فإنها تبادر إلى تخفيض الإنتاج من قبل أن يقع بالفعل.

ثالثا: فيما تعلق بواقع صندوق الزكاة الجزائري وقيمة الزكاة المفترضة والآثار الاقتصادية:

1. سجل عدد الأُسر المستفيدة من زكاة الفطر نموا متناسبا مع نمو حصيلة الزكاة حيث تكفل صندوق الزكاة سنة 2009 بـ 165620 عائلة معوزة في حين كان عدد العائلات المُتكفل بها سنة 2003، 21000 عائلة. أي بمعدل نمو 688.66% مقارنة بسنة 2003.
2. أما بخصوص المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة فهي الأخرى شهدت نموا خلال الفترة 2004-2009 بلغ عدد المشاريع الممولة 1200 سنة 2009 وهو أكبر رقم للفترة، بتكلفة [1] 153500 (د ج) لكل مشروع.
3. وقفنا من خلال الدراسة التطبيقية التي تناولت واقع صندوق الزكاة أن هناك فجوة كبيرة بين حجم الزكاة المحصلة من هيئة صندوق الزكاة، وبين قيمة الزكاة المُفترضة ارتكازا على واقع المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري.
4. حصيلة الزكاة المتوقعة والموجهة للاستهلاك، كفيلة بالقضاء عن الفقر بالجزائر، كما أن لها دور في إعادة توزيع الثروة وهو ما وضحه إحصائيات عدد الأسر المفترض المتكفل بها من حصيلة الزكاة والتي تقدر سنة 2010، 10.54 مليون شخص.
5. يتضح أن عدد المشاريع الناتجة عن الزكاة المُخصصة للاستثمار تعتبر كفيلة بتأسيس 4548398 مشروع صغير خلال فترة 2001-2009.
6. حجم الناتج بعد تطبيق الزكاة أكبر منه قبل تطبيقها حيث بلغت الزيادة تقريبا سنة 2009 ما يقارب الثلث، حيث أن ($GDP_2 / GDP_1 = 1.29$).

1 . تم حساب تكلفة المشروع وذلك بالعلاقة الآتية: حصيلة الزكاة الموجهة للاستثمار/ عدد المشاريع. وبخصوص حصيلة الزكاة الموجهة للاستثمار فتم حسابها بالعلاقة الآتية: $RI = (1-d) R$ حيث افترضنا d وهو النسبة من قيمة الزكاة التي توجه للاستهلاك ويساوي 0.7.

قائمة المراجع:

1.عدنان خالد التركماني، **السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام**، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1988.
2.صالح مفتاح، **النقود و السياسات النقدية (المفهوم – الأهداف – الأدوات)**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2005.
3.رحيم حسين، **النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2006 ..
4.جمال بن دعاس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2007.
5. صالح صالحي، **السياسة المالية والنقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2001.
6. عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، ط 2، 2006 . .
7. صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006.
8. عبد الله عبد المحسن الطريقي، **الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف**، الرياض، ط6، 2000.
9. يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، ج1، مكتبة وهبة، القاهرة، ط25، 2006، ص 56.
10 . عوف محمود الكفراوي، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 2005..
11 . محمد نجاة الله صديقي، ترجمة عبد القادر حسين شاشي و رفيق يونس المصري، **تدريس علم الاقتصاد الإسلامي** "جزئي-كلي"، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2007.
21. دلال بن طبي، **وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003/ 2004.
31. محمد ديودار، **الاقتصاد والتطور الاقتصادي**، مصر، دار الجامعات المصرية، بدون تاريخ، المجلد الأول.
41. قروي محمد الصغير، حطي محمد شاكر السراج، أثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي : دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، جامعة البليدة، الجزائر، 06-07 جويلية 2004.
51. مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
61. عدنان خالد التركماني، **السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام**، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1988.
.17 صالح صالحي، عبدالحليم غربي، **كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية**، الملتقى الدولي حول: "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية"، جامعة الأمير عبدالقادر، 05-06 ماي2009.

81.مجدي عبد الفتاح سليمان، **دور الزكاة في علاج الركود الاقتصادي**، مجلة الوعي الإسلامي، العدد: 532، سبتمبر 2010، الكويت.
91. محمد منذر قحف، **الاقتصاد الإسلامي**، دار القلم، الكويت، ط 1، 1979. .
02. فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي**، البنك الإسلامي – المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ط1، 2003.
21.أحمد سلامي، محمد شيخي، **تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 06، 2008.
22. جون ماينرد كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة نهاد رضا، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص1
23. See: schulz : Recent inflation in the united states; study paper No. 1 . Joint Economic committee in: study of Employment, Growth and price level ;Washington D. c. ,1979.
24.alwaei.com/topics/view/article_new.php?sdd=115&issue=445.
25. www.marwakf-dz.org/2010-01-06-10-02-09.html/ 21/07/2011.
26. www.ons.dz./ 21/07/2011
28. www .zakat.sudan.org , consulte le 04 / 02 /2009
29. www.weforum.org/pdf/globalrisk/report2008.pdf